من أعلام النحو العربي : هشام بن معاوية الضرير وآراؤه في النحو واللغة

د. حنا حـدّاد*

جامعة اليرمـوك

ABSTRACT

Abu 'Abdallah Hishām Ibn Mu'āwiyah the blind, was a well - known Arab Grammerian. He wrote many books, but unfortunately all of them were lost and what remained scattered opinions that could be found in other grammerian books. The present student has tried to gather his scattered grammatical views and has studied them in order to identify him among the two schools of grammer: Al-Basriyyah and Al-Kūfiyyah. The research has led the present student to classify him neither of those two schools but as an independent grammerian who used to benefit from what was available without forgetting his personal judgment. This paper, I hope, will approve that Hisham the blind was a unique grammerian who paved the way for a new school of grammer, namely, the Baghdadian School.

Moreover much attention was paid to the participation of Hisham the blind in interpretation of Qurān and other linguistical problesms.

ملخـــص

أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، علم من أعلام العربية، وواحد من أبرز نحاتها. كتب مجموعة من المصنفات النحوية غير انها فقدت فلم يصل إلينا من نتاجه إلا بعض الآراء المتناثرة في بطون المظان. وقد حاول الباحث لمّ شتات هذه الآراء، وجمع أكبر قدر منها، ثم قام بدراستها فتبين أن الرجل لم يكن كوفياً خالصاً كأستاذه الكسائي، كما انه لم يكن بصرياً محضاً، ولكنه كان مستقل الرأي، متفرداً في كثير مما قال به أو ذهب إليه فضلاً عن انه كان ينظر في آراء معاصريه والسابقين له فيأخذ منها ما يقتنع به، ويرفض ما عداه، ولا ضير بعد ذلك إذا كان ما رفضه قولا لاستاذه أو رأياً منمّياً للمنهج الكوفي الذي نسب اليه. ولهذا، فقد خلص الباحث إلى أن عمل الرجل يعدّ بحق إرهاصاً لقيام المنهج الثالث في دراسة النحو العربي، وهو المنهج الذي عرف في التاريخ باسم "المدرسة البغدادية".

كما يقدم البحث طائفة من آراء الرجل في اللغة وتفسير القرآن وإعرابه، وهي على قلتها تكشف عن دراية صاحبها وجدارته بالالتفات إليه وبمواصلة البحث للكشف عن آرائه الضائعة وتراثه المفقود.

* أستاذ مشارك، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

تقديـــم :

ما زال كثير من أعلام النحو العربي وصُواه مجهولين لنا لا نعرف عنهم إلا أسماءهم، وشيئاً يسيراً من أخبارهم وآرائهم، التي تناقلتها الرواة، وتعاورتها المصنفات على مر الأيام. ولم يكن بعض هؤلاء النحاة أقل شأناً من أولئك الذين طارت شهرتهم فعمّت الآفاق، وصاروا حديث المجامع، ولكنْ لأنهم لم يحظوا كما حظي غيرهم باهتمام الدارسين. ولم ينالوا ما ناله غيرهم من الالتفات إليهم، والعناية بآثارهم، فعاشوا مغمورين، وظلّوا كذلك بعد موتهم. وعندما نشط جهد المحدثين في التأريخ للنحو العربي، ولبداياته الأولى، وأعلامه السابقين. توجهت الأنظار إلى بعض هؤلاء الأعلام، وبدأ الدارسون ينفضون عن تراثهم غبار الزمن بالتحقيق والنشر، فعرفنا هذا التراث العظيم ووقفنا على كنوزه. أما مَنْ لم تحفظ لنا الأيام شيئا من تراثه، فقد بقي مغمورا لا نعرف عنه إلا ما تناقلته الروايات وما حوته المظان من أخبار مفردة أو آراء متاثرة لا تعطي بمجملها صورة متكاملة، ولا ترسم مَعْلماً واضحاً. لذا، كان جَمْعُ الآراء المنسوبة لهؤلاء الذين لم تُبْقِ لنا الأيام شيئا من تراثهم، أمراً على درجة عالية من الأهمية، لأنها تساعد على توضيح صورهم الباهتة. وتُحَدّد أُطُرَ تفكيرهم، وترد إليهم جانباً من شهرتهم التي كانت ذات يوم ملء السمع والبصر.

وهشام بن معاوية الضرير، واحد من هؤلاء الأعلام الذين ضنّت المصادر بأخبارهم، وأتى تقلب الحدثان على آثارهم، فلم تحفظ لنا الأيام من تراثهم، إلا بعض الآراء التي عَانَدت الزمن فوصلت إلينا متناثرة في بطون المظان، لتكون خير شاهد على تَقَدُّمِ صاحبها بعلمه، وأحقيته بالشهرة. لذا، فقد رأيت أنّ من المفيد جَمْعَ آراء هذا الرجل من مصادرها. وأنْ أعرّف به، وأنْ أقدمه للدارسين وعشاق التراث بكل ما له وما عليه. آملا من بَعْدُ، أن أكون قد أديت للرجل بعضاً مما يستحق، وقدمت للمكتبة النحوية هذه الجملة من آراء الرجل علّها تنيرُ طريقاً أو تحلُّ مشكلا.

التعريف بالرجل:

هو أبو عبدالله[1] هشام بن معاوية الضرير. ولم تذكر كتب الطبقات والتراجم عن اسمه وكنيته غير هذا. كما أنها سكتت عن بقية أخباره فلم تذكر منها ما يكشف عن كثير من الجوانب

(١) يبدو أن للرجل كنية أخرى يعرف بها، فقد ذكر ياقوت في ترجمة محمد بن جرير الطبري ما صورته: . . . وكان أبو بكر هشام بن معاوية الضرير النحوي وكان فاضلاً مسجده عند مسجد أبي عبدالله الكسائي. .» (انظر: معجم الأدباء ٦/٤٣٨).

المجهولة في حياته. لذا، فلسنا نعرف مِمَّنْ الرجل؟ ولا لَمَنْ يرتد به النسب؟ كما لا ندري، أهو عربي الأرومة؟ أم أنه كغيره من الموالي الذين اكتظّت بهم مدائنُ الدولة الإسلامية واشتهروا بالدرس النحوي واللغوي حتى صاروا أعلاما. وكل ما ذكر عن الرجل، أنه من أصحاب الكسائي، وأنه كان يتصدّر للتدريس والإملاء. كما أنه كان يؤدّبُ أبناءَ الأثرياء. فقد ذكروا أن فرج الرخجي[٢] أوكل إليه تأديب ولده، وكان يجري عليه كل شهر عشرة دنانير. وأنَّ صاحب شرطة بغداد في زمن المأمون، قد لزمه وقرأ عليه النحو.

ويُستفاد من خبر رواه الدَّقيْقي، أن بيت هشام الضرير كان ملتقى للأدباء والشعراء وأصحاب الكلام. يجتمعون فيه مع جاريته «خنساء» التي وُصفت بأنها: «كانت بارعة الأدب فصيحةً مفوّهة، شاعرةً مفلقة. ماجنةً ظريفة. عالمةً بالأخبار والأسماء. ظريفةً نبيلةً في نفسها. كثيرةَ النوادر، ولم يقاومها أحدٌ في الكلام. كانت من أعلم الناس بالكلام، تضع لسانها حيث شاءت. وتقطع جميع من يكلّمها. وكانت مشهورةً معروفة. وأُعْطِي هشام بها الرغائب فامتنعَ من بيعها لحُسْنِ أدبها وفَصَاحتها وبَيَانِها وحُسْنِ شِعْرِها ولُطْفِها. وكان أصحاب الكلام يجتمعون عندها ويتناظرون فلا يختلفون في شيء، إلا تحاكموا فيه إليها. وتَحْكُمُ وتَقْضِي فينفذَ حكمُها ويُقْبَلُ قَضَاؤها. وكانت تمدح الخلفاءَ والوزراءَ والأشرافَ والملوك، فكان هشام يأخذُ صِلاتِ الملوك وجَوائزَهم حتى جَمَع مِنْ ذلك مَالا كثيراً»[٣].

مولـده ووفاتــه:

ليس فيما وقفنا عليه من أخبار هشام، ما نستطيع بوساطته أن نُعَيِّنَ زَمَن ولادته أو مكانَها.

أما وفاتُه، فقد أجمعت المصادر على أنّها كانت سنة تسع ومائتين للهجرة ولم أجد من يقول غير هذا، إلا اسماعيل البغدادي الذي جعلها سنة تسع وثلاثمائة[٤]. وهو تحريف واضح.

(٢) لا نعرف من الرجل؟ ويبدو أنه كان من الأثرياء الموسرين.

(٣) اتفاق المباني ص ١٣٣، وانظر في التعريف بـ«خنساء»، طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٤٢٥.

(٤) إيضاح المكنون ٤٥١/٢ وهدية العارفين ٥٠٩/٢.

شيوخه وتلاميـذه:

أجمعت مصادر ترجمة هشام، على أنه أخذ النحو عن الكسائي واشْتُهرَ بصحبته. وليس في أخباره ما يفيد أنه أخذ عن غيره من علماء العربية، إلا ما ذُكر في أخبار مفردة من أنه روى عن الأصمعي[٥] وأبي محمد القناني شيخ الفرّاء[٦] وأنه قَابَس أبا عمرو بن العلاء[٧] في بعض الألفاظ. غير أنّ جملة هذه الأخبار، لا تشجع على الاعتقاد أن هشاماً قد أخذ عن هؤلاء الأعلام ، أو أنه كان من تلاميذهم.

أما تلاميذه، فهم من غير شك كثيرون، لأن الرجل كان قد تصدَّرَ للتدريس والإملاء. ولكننا لم نتعرف إليهم لشحّ أخباره، ولم تذكر المصادر منهم الا اسحق بن ابراهيم بن مصعب القائم على شرطة بغداد زمن المأمون، فقد قيل: إنه كلّم المأمون يوما فلحَنَ في بعض كلامه، فنظر إليه المأمون ففطن إلى ما أراد، فخرج من عنده وجاء إلى هشام فتعلم عليه النحو[٨].

مصنفاتـه :

عُني هشام بالتصنيف في النحو. وقد أفادت أخباره أنه ترك عددا من الكتب في نحو أهل الكوفة. غير أن الأيام أتَتْ على هذه المصنفات فلم يصل الينا منها شيء. كما لم نعثر فيما اطَّلعْنا عليه وراجعناه من كتب التراث على أي نقل من هذه المصنفات، أو إحالة إليها. وهذه المصنفات هي:

١ ـ الأفعال واختلاف معانيها: ذكر في البلغة ص ٢٧٩.

٢ ـ الحدود: ذكر في الفهرست ص ٧٦ وقال ابن النديم عنه: قطعة حدود رأيت منها بخط أبي جعفر الطبري وغيره لا يرغب فيها. ونزهة الألباء ص ١٦٤ وإنباه الرواه ٣/٣٦٤ ومعجم الأدباء ٧/٢٥٤ وسمّاه «الحدود في العربية» ووفيات الأعيان ٦/٨٥ ونكت الهميان ص ٣٠٥ والبلغة ص ٢٧٩ وسمّاه: «حدود الحروف» وبغية الوعاة ٢/٣٢٨ وروضات

(٥) المذكر والمؤنث ١/٢٧٠.

(٦) المذكر والمؤنث ١/١٢٧.

(٧) إصلاح المنطق ص ٢٥٩. واللسان «سوف» ١١/٦٦.

(٨) إنباه الرواة ٣/٣٦٤ ووفيات الأعيان ٦/٨٥.

الجنات ١٩٤/٨ وكشف الظنون ٦٣٥/١ وسمّاه: «حدود القياس» وهدية العارفين ٥٠٩/٢ ومعجم المؤلفين ١٥٠/١٣ والأعلام ٨٨/٩.

٣ ـ العوامل: ذكر في البلغة ص ٢٧٩.

٤ ـ القياس في النحو: ذكرت في الفهرست ص ٧٦ ونزهة الألباء ص ١٦٤ وإنباه الرواة ٣٦٤/٣ ومعجم الأدباء ٢٥٤/٧ ووفيات الأعيان ٨٥/٦ ونكت الهميان ص ٣٠٥ وبغية الوعاة ٣٢٨/٢ وروضات الجنات ١٩٤/٨ وهدية العارفين ٥٠٩/٢ ومعجم المؤلفين ١٥٠/١٣ والأعلام ٨٨/٩.

٥ ـ المختصر في النحو: ذكر في: الفهرست ص ٧٦ ونزهة الألباء ص ١٦٤ وإنباه الرواة ٣٦٤/٣ ومعجم الأدباء ٢٥٤/٧ ووفيات الأعيان ٨٥/٦ ونكت الهميان ص ٣٠٥ وبغية الوعاة ٣٢٨/٢ وروضات الجنات ١٩٤/٨ وهدية العارفين ٥٠٩/٢ وإيضاح المكنون ٤٥١/٢ ومعجم المؤلفين ١٥٠/١٣ والأعلام ٨٨/٩.

٦ ـ مقالة في النحو: ذكرت في معجم الأدباء ٢٥٤/٧.

مكانتـه العلميـة:

أجمع الذين ترجموا للرجل أو عرّفوا به، على أنّه كان ـ بعد الفرّاء ـ أبرعَ أصحاب الكسائي رأس المدرسة الكوفية في النحو وأقربَهم إليه، وأنه كان «إماما بارعا»[٩] تؤكد هذا كثرة آرائه التي دوّنها النحاة في مصنفاتهم. غير أن الرجل لم يكن ظلا لأستاذه ولا صدى لآراء مدرسته. بل نراه يتفرد في بعض هذه الآراء مخالفاً بذلك جمهور النحاة[١٠]. كما نجده يخالف استاذه في كثير من القضايا. فليس قليلا ما نقابله في أخباره من مثل: «وأجاز البصريون وهشام». أو «وهذا رأي سيبويه وهشام». أو «وهذا رأي هشام من الكوفيين»[١١]. إلى غير ذلك من الآراء التي تكشف عن استقلالية في التفكير، وانفراد في الرأي.

(٩) إشارة التعيين ص ٣٧١.

(١٠) انظر أمثلة لهذا في : ارتشاف الضرب ١١٣/٢، والمغني ص ٥٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٨/١ وهمع الهوامع ٢٥٤/٢، ١١/٤ ودقائق التصريف ص ٤٤ وشرح التصريح ٩٠/٢ والمذكر والمؤنث ٢٢٦/١.

(١١) انظر أمثلة لهذا في شرح التصريح ٥٦/٢ والمغني ص ٥٣٩ والحجة في القراءات السبع ص ٦٠ والزاهر ٣٣٣/١ وعقود الزبرجد ٣٦٥/٢ وهمع الهوامع ١٢٣/١ ـ ١٢٤ ارتشاف الضرب ٤١٥/١.

ولم يكن هشام نحويا وحسب. ولكنه كان إلى جانب استاذيته في هذا العلم، لغوياً بارعاً. وقد نقلت المصادر من آرائه اللغوية ما يؤكد هذه الصفة ويدل عليها

مصادر ترجمته والتعريف به:

لم يَحْظَ هشام الضرير بعناية المترجمين وكتّاب السِّيَر كعنايتهم بغيره من أعلام النحو واللغة. فعلى الرغم من أنه كان واحداً من أعلام النزعة الكوفية في النحو ورجالها البارزين، إلا أن ما ساقته المصادر عن حياته، وما ذُكر عنها لا يعدو الأسطر القليلة ذات المعلومات المكررة التي لا تضيف شيئا، ولا تكشف عن جديد. فأقدم ما وصل إلينا من ذكر للرجل وحديث عنه، يرجع في تاريخه إلى القرن الرابع الهجري إذْ نجد له تعريفاً موجزاً في ثلاثة مصادر رئيسة عند ثلاثة من أعلام هذا القرن، هم: أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) في كتابه: طبقات النحويين واللغويين. والمرزباني (ت ٣٨٤ هـ) في كتابه؛ المقتبس الذي اختصره اليغموري ووصل إلينا باسم «نور القبس المختصر من المقتبس». ثم ابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه: الفهرست.

وفي القرن السادس الهجري نجد للرجل تعريفا موجزاً عند الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه: نزهة الألباء.

أما في القرن السابع، فنجد لهشام ذكراً في مصنفات أربعة من أعلامه هم: القفطي (ت ٦٢٤ هـ) في كتابه: إنباه الرواة. وياقون الحموي (ت ٦٢٦ هـ) في كتابه: معجم الأدباء. ثم ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) في كتابه: وفيات الأعيان، والصفدي (ت ٦٩٦ هـ) في كتابه: نكت الهميان.

بعد ذلك، نجد للرجل تعريفاً موجزاً عند عبدالباقي اليماني (ت ٧٤٣ هـ) في كتابه: إشارة التعيين وابن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) في كتابه: تلخيص ابن مكتوم. وبعدهما، نجد للرجل تعريفاً عند الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ) في كتابه: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، وابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ) في كتابه: طبقات النحاة واللغويين. ثم عند السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه: بغية الوعاة.

أما المصنفات التي وُضِعَتْ بعد الألف الأولى للهجرة، فقد وجدنا للرجل تعريفات موجزة عند كل من حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) في كتابه: كشف الظنون، والخونساري (ت ١٣٤٦ هـ) في كتابه: روضات الجنات.

أما المحدثون والمعاصرون، فقد عرّف به نفر قليل كان منهم: اسماعيل باشا البغدادي في كتابيه: هدية العارفين وإيضاح المكنون. والزركلي في كتابه: الأعلام . وعمر رضا كحالة في كتابه: معجم المؤلفين. ومهدي المخزومي في كتابه: مدرسة الكوفة. وشوقي ضيف في كتابه: المدارس النحوية. ولم نجد للرجل ذكراً عند بروكلمان في كتابه: تاريخ الأدب العربي. ولا عند الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه «نشأة النحو». وهما اللذان تَرْجَما لَمَنْ هم أقلُّ شأنا من هشام.

ومن استعراضنا لهذه الترجمات والموازنة بينها، تبيَّن لنا أنها جاءت متطابقة، وأن المعلومات التي تضمَّنتها مكررةٌ، حيث لم نجد جديداً، ولم نعثر على إضافة، في كل ما وضع من هذه المصنفات بعد القرن الرابع الهجري.

آراؤه في النحو واللغة:

قلّما نجد مصنفاً من مصنفات النحو واللغة في مكتبتنا التراثية، يخلو من ذكر لهشام بن معاوية أو إشارة إلى رأي من آرائه. ومع هذا، فإن الوقوف على هذه الآراء مجتمعة حتى تؤلف كمّا يَصْلُح للحُكْم على الرجل، يحتاج من الباحث زمنا طويلاً وصَبْراً أطول. فآراؤه مبعثرة في أثناء المظان، مختلطة - في كثير من الأحيان - بآراء غيره من شيوخ العربية.

لذا، كان عسيراً أن نُلِمَّ بكل ما نُسب للرجل من هذه الآراء. والأشدُّ عُسرة، أن ندّعي أننا أحطنا بكل ما قاله أو نُسب اليه. ويزيد من صعوبةالحال، أنّ الأيام لم تترك لنا أثراً واحداً متكاملاً من آثاره. ولم تصل إلينا نقولٌ مطولةٌ عنه. ومع هذا، فإننا نزعم، أن ما استطعنا جمعه من آرائه المتفرقة، يرسم صورة لفكره، ويوضح منهجه الذي سار عليه.

وقد تحدد المنقول عنه في المصنفات التي وقفنا عليها بما يلي:

* آراؤه الخاصة التي لم يقل بها أحد غيره.
* آراؤه التي وافق شيخه فيها أو خالفه عليها.
* آراؤه التي وافق الفرّاء فيها أو خالفه عليها.
* آراؤه التي اتفق فيها مع البصريين بعامة.
* آراؤه التي اختلف فيه مع الكوفيين بعامة.
* اراؤه التي وافق فيها أعلاما من غير المدرستين أو خالفهم عليها.

وفيما يلي أشهر هذه الآراء وأظهرها، موزعة على أبواب النحو العربي وموضوعاته بالطريقة الأبجدية.

أولا : آراؤه في النحو والصرف :

الاستثناء:

أجاز الكسائي تقديم المستثنى على حرف النفي نحو: «إلا زَيْداً مَا أَكَلَ طَعَامَك أحدٌ». وأجازه الفرّاء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم[١٢].

الأسماء الستة:

في اعراب الأسماء الستة مذاهب. أحدها وهو المشهور، أن هذه الأحرف نفسها هي الاعراب وأنها نابت عن الحركات. وهو مذهب بعض البصريين وهشام من الكوفيين[١٣].

اسم الإشارة:

* **يشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ وهي: . . . و «تَلْك» بفتح التاء. حكاها هشام[١٤].**

اسم الفاعل:

* الذي عليه الجمهور[١٥]، أن نون الوقاية قد تدخل على اسم الفاعل عند اتصاله بـ ياء المتحدث لضرورة الشعر، أو شذوذاً. وذلك كما في قول الشاعر:

ومَا أَدْرِي وظَنِّيَ كُلُّ ظَنّ أَمُسْلِمُني إلى قَوْمي شَرَاحِي

وقول الشاعر:

وليس المُوَافِيْني لِيُرْفَدَ خَائِباً فإنّ له أَضْعَافَ ما كَان أَمَّلا

(١٢) ارتشاف الضرب ٣٠٨/٢.

(١٣) ارتشاف الضرب ٤٢٥/١ وهمع الهوامع ١٢٣/١ ـ ١٢٤. وانظر: الانصاف مسألة (٢) والتبيين المسألة (٢٠) وائتلاف النصرة، المسألة (٢) من فصل الاسم.

(١٤) همع الهوامع ٢٥٩/١.

(١٥) ارتشاف الضرب ٤٧٢/١ والمغني ص ٣٨١، ٧١٦.

وقول الشاعر:

أَلا فَتَى مِنْ بني ذبيانَ يَحْمِلُني ... وليسَ حَامِلُني إلا ابنُ حَمَّالِ

وقول الشاعر:

وليس بمُعْيِيْني وفي النَّاس مُمتَعٌ ... صَديقٌ إذا أَعْيَا عَليَّ صَديقُ

وذهب هشام بن معاوية(١٦)، إلى أن النون في هذه ومثلها تنوين وليست نون وقاية. ولهذا جاز عنده مثل: هذا ضَارِبُنْكَ وضَارِبُنِي بالتنوين. وتكون الكاف والياء في موضع نصب.

* ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا يعمل في المفعول وذهب هشام بن معاوية وابنُ مَضَاء إلى أنه يعمل ماضياً فتقول: هَذا ضَارِبُ زَيْداً أمْس(١٧).

اسم الموصول:

* لا يجوز عند البصريين حذف الموصول الاسمي إلا في الشعر. وجعلوا منه قول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رسولَ الله مِنْكُمْ ... ويَمْدَحُه ويَنْصُرُه سَوَاءُ

أي: ومَنْ يَمْدَحُه ومَنْ يَنْصُرُه. وأجاز الكوفيون والبغداديون الحذف مطلقا، واختاره ابن مالك. فقد اتفق الكوفيون(١٨)على أن «مَنْ» تحذف وتضمر على معنى «الذي» مع الحرفين «مِنْ» و«في» خاصة. فيقال: مِنّا يقولُ ذلك ومِنّا لا يقولُه. والتقدير عندهم: مِنّا الذي يقول ذلك، ومِنّا الذي لا يقوله. وعدُّوا منه قوله تعالى(١٩): ﴿وَمَا مِنّا إلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُوم﴾ أي، إلا الذي له مقام معلوم. وليس في كتاب سيبويه(٢٠) إضمار «مَنْ». أما المحذوف في الآية الكريمة السابقة، فقد حمله سيبويه وأصحابه على الصفة، أي: ومَا مِنّا أحدٌ إلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُوم.

---

(١٦) ارتشاف الضرب ٤٧٢/١ والمغني ص ٣٨١، ٧١٦.

(١٧) ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ - ١٨٥ والمغني ص ٧٧٠.

(١٨) ارتشاف الضرب ٥٥٤/١.

(١٩) سورة الصافات / ١٦٤.

(٢٠) ارتشاف الضرب ٥٥٥/١.

وأجاز الفرّاء نحو؛ إنّ منًّا يقولُ ذلك. ونحو: وكَان مِنًّا يقولُ ذلك، وظننتُ مِنّا يقول ذلك. وقال: «مَنْ» المضمر اسم الأداة. و«مِنّا» خبرُ الأداة. وأبطل هشام بن معاوية هذا[٢١]. وأضاف، مَنْ قال: مِنّا يقولُ ذلك نَفْسُه، فجعل نفسَه توكيداً لـ «مَنْ» المضمر. فقد أخطأ، لأن «مَنْ» محذوفة لقيام «مِنْ» مقامها، فهي لا تُنعت ولا تُؤكد ولا يُنسق عليها[٢٢].

* مذهب الجمهور[٢٣] أن صلة الموصول الاسمي لا تكون إلا جملة صريحة، فلا تكون طلبية. وأجاز الكسائي[٢٤] أن تكون جملة أمر وجملة نهي، نحو: الذي دَعْه زَيدٌ. والذي لا تَضْرِبْه زَيْدٌ.

وأجاز المازني[٢٥]أن تكون الصلة جملة دعاء إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: الذي يَرْحَمه الله زَيْدٌ.

وذهب هشام بن معاوية[٢٦] إلى جواز أن تكون الصلة مصدّرة بـ «ليت» وبـ «لعل» و بـ «عسى» نحو: الذي لَيْتَه منْطلَقٌ زيدٌ. والذي لعلّه منطلقٌ زَيْدٌ. والذي عسى أَنْ يَخْرجَ زَيْدٌ.

الاشتقـــاق:

* اختلف النحاة حول أصل الاشتقاق[٢٧] فقال البصريون: الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. وقال الكوفيون: المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه.

وقال هشام بن معاوية[٢٨]: اعلمْ أنّ المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه، وليس

(٢١) ارتشاف الضرب ١/٥٥٥.

(٢٢) ارتشاف الضرب ١/٥٥٥.

(٢٣) ارتشاف الضرب ١/٥٢١.

(٢٤) ارتشاف الضرب ١/٥٢١.

(٢٥) ارتشاف الضرب ١/٥٢١.

(٢٦) ارتشاف الضرب ١/٥٢١.

(٢٧) انظر: الانصاف المسألة (٢٨) والتبيين المسألة (٦) وائتلاف النصرة. المسألة (١) من فصل الفعل.

(٢٨) دقائق التصريف ص ٤٤.

هو بفعل مَحْض ولا باسم محض، إذ لو كان فعلا محضا، لانْتَفَى عنه التنوين. ولو كان اسما محضاً، لثنّي وجُمِع وأُنِّث. وهو موحَّدٌ في الأحوالِ كلّها.

الإضافــة:

* مذهب سيبويه والمحققين[٢٩]، أنه إذا فُصل بين اسم الفاعل والمفعول، وجب النصب نحو قوله تعالى[٣٠]: ﴿إنّي جَاعلٌ في الأرض خَلِيْفَةً﴾. فإنْ كان المفعول ضميراً متصلاً باسم الفاعل نحو: زَيْدٌ مُكْرِمُك وهذان مُكْرِمَاكَ وهؤلاء مُكْرِمُوْكَ، فقد وجبت الإضافة، والضمير مجرور.

وذهب الأخفش وهشام بن معاوية[٣١]: إلى أن الضمير في مثل ما تقدم، في موضع نصب. وقد حذفت النون لِلَطَافَةِ الضمير لا للإضَافة. لأن مُوْجِبَ النصب المفعوليةُ، وهي محققة. وموجبَ الجر الإضافةُ، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها الا حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صَوْنُ الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً. ولهذا، أجاز هشام إثبات النون في مثل: هَذان ضَارِبَانِك وهؤلاء ضَارِبُوْنَكَ. وهذا ضَارِبُني وهؤلاء ضَارِبُوْني. فإذا لم يَجُزْ أنْ يتصل الضمير باسم الفاعل نحو: الدّرهمُ زَيدٌ مُعْطِيكَهُ، كان الضمير عنده في موضع نصب ليس إلا.

* ذهب هشام بن معاوية وابن كيسان[٣٢] إلى أن قولهم: لا أبَا لك ولا يَدي لك ولا غُلامي لك، أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها. وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضا محذوف. والذي عليه النحاة، أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام. واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة.

---

(٢٩) ارتشاف الضرب ١٨٦/٣.

(٣٠) سورة البقرة/٣٠.

(٣١) ارتشاف الضرب ٢٥٦/١، ١٨٦/٣ وتسهيل الفوائد ص ١٣٧ وهمع الهوامع ١٦٩/١ وشرح التصريح ٣٠/٢.

(٣٢) همع الهوامع ١٩٦/٢ ـ ١٩٧.

إعـراب الفعـل:

* مذهب سيبويه والبصريين[٣٣/أ] أن المضارع بعد «حتى» منصوب بـ «أَنْ» مضمرة بعد «حتى». ثم إنّ المصدر المؤول من «أَنْ» والفعل، مجرور بها. ولهذا فإنّهم لا يجيزون الفصل بين «حتى» والفعل الداخلة عليه بفاصل.

ومذهب الكسائي والفرّاء[٣٣/ب] من الكوفيين أنّها ناصبة للفعل بنفسها ولهذا، أجازوا الفصل بينها وبين الفعل بـ «أَنْ» توكيداً، نحو: لأَسِيْرَنَّ حتّى أَنْ أَصِلَ الدَّارَ.

وأجاز الأخفش وابن السراج[٣٤] الفصل بينهما بالظرف، نحو: أَقْعُدْ حتّى عِنْدَكَ يَجْتَمِعَ النَّاسُ. وبالشرط الماضي نحو؛ أَصْحَبُكَ حتّى إنْ قَدَّرَ الله أَتَعلَّمَ.

وأضاف هشام بن معاوية[٣٥] جواز الفصل بينهما بالقسم نحو: انْتَظِرْ حتّى والله آتِيْكَ. وبالمعمول مفعولاً نحو: اجْلِسْ حتّى زيداً نقَابِلُ. وبالجار والمجرور نحو: اصْبِرْ حتّى إليك يَجْتَمِعُ النَّاسُ. ويكون الفعل عنده بعد هذا الفاصل، مرفوعاً ومنصوباً، ثم استدرك فقال: والرفع أصحهما.

* ذهب البصريون[٣٦] إلى أن الفعل «أُحدِّثك» في مثل: هَلْ تَزوْرُني فأحدِّثَكَ. منصوب بإضمار «أَنْ» بعد الفاء. وذهب الكسائي والجرمي[٣٧] إلى أنه منصوب بالفاء نفسها.

وذهب الفرّاء وبعض الكوفيين[٣٨] إلى أن النصب بالخلاف.

وقال ثعلب[٣٩] : إن الفاء نصبت لأنها دلّت على شرط، لأن معنى «هَل تَزورُني فأحدِّثَكَ»

(٣٣أ) شرح الكافية ٢/٢٢٣ ـ ٢٢٤ وشرح المفصل ٧/١٨ ـ ٢٠ والجنى الداني ص ٥٠٦، وانظر: الانصاف المسألة (٨٣) وائتلاف النصرة المسألة (١٨) من فصل الفعل.

(٣٣ب) معاني القرآن ١/١٣٦ وارتشاف الضرب ٢/٤٠٣ وشرح الكافية ٢/٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٣٤) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧ وهمع الهوامع ٤/١١٦.

(٣٥) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧ وتذكرة النحاة ص ٥٥٨ وهمع الهوامع ٤/١١٦.

(٣٦) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧.

(٣٧) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧.

(٣٨) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧.

(٣٩) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧.

إنْ تَزُرْني فَأُحَدِّثك. فلما نابت الفاء عن الشرط ضارعت «كي» الناصبة وعملت عملها.

وقال هشام بن معاوية[٤٠]: لمّا لم تعطف الفاء ما بعدها على ما قبلها، لم يدخل الفعلَ الرفعُ. كما لم يدخلْه الجَزمُ. إذ إن ما قبل الفاء لا يخلو مِنْ أحد هذين. ولما لم يستقم الرفعُ ولا الجزمُ لانتفاءِ مُوْجِبَيْهِمَا، لم يَبْقَ للفعل إلا النصب.

* ذهب جمهور النحاة[٤١] إلى أنّ «أمّا» حرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم الشرط. وقدروها بـ «مَهْما يَكُنْ مِنْ شيء». وقال بعض النحاة: «أمّا» حرف إخبار يتضمن معنى الشرط.

وذهب ثعلب[٤٢] إلى أن «أمّا» جزاءٌ وهي مكونة من «إنْ» و «مَا». فلما حُذف فعل الشرط بعدها، فتحت همزتها.

ولما كانت «أمّا» متضمنة لمعنى الشرط، فقد احتيجَ إلى «الفاء» في جوابها. ولا يُفْصَل بين «أمّا» وهذه الفاء إلا بما يلي:

- بجملة دعائية مقدمة بفاصل وبين «أمّا» نحو: أمّا اليومَ رَحِمكَ الله فالأمرُ كذا.
- بالمبتدأ نحو: أمّا زَيْدٌ فمُنْطَلِقٌ.
- بالخبر نحو: أمّا في الدار فَعمرو.
- بمعمول ما بعدها نحو: أمّا زَيداً عَاقَبْتُ.
- بالظرف نحو: أمّا اليوم فأقومُ.
- بالجار والمجرور نحو قوله تعالى[٤٣]: ﴿وأمّا بنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحدِّثْ﴾.
- بالشرط نحو قوله تعالى[٤٤]: ﴿فأمّا إنْ كَان مِنْ المقرَّبينْ فَرُوحٌ ورَيْحَان﴾.

كما أجاز الفرّاء والمبرد وابن درستويه[٤٥] الفصل بمعمول خبر «إنّ» نحو: أمّا زَيْداً فإنّي ضَاربٌ، خلافاً لسيبويه والمازني، وذلك لأن خبر «إنّ» لا يتقدم عليها.

(٤٠) ارتشاف الضرب ٤٠٨/٢.

(٤١) ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢ والجنى الداني ص ٤٨٢. والمغنى ص ٥٦ ـ ٥٨.

(٤٢) ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢ والجنى الداني ص ٤٨٢.

(٤٣) سورة الضحى / ١١.

(٤٤) سورة الواقعة/٨٨، ٨٩.

(٤٥) تسهيل الفوائد ص ٢٤٥ والمغني ص ٦٠.

ولّما كان الكوفيون لا يُجيْزُون مثل: زَيْداً لأَضْرِبَنَّ. ولا مثل: بِكَ فلأَمُرَّنَّ. فإنهم أيضاً لا يجيزون مثل: أما زيداً فلأضربن ولا مثل: أما بك فلأمُرَّنَّ، وقد أجاز هشام بن معاوية[٤٦] مثل: أَمّا بِكَ فَلأَمرَّنَّ. وقال: إنّ «أَمّا» يسوّغ ذلك.

* ذهب البصريون وهشام بن معاوية[٤٧] إلى أنه لا يجوز الفصل بين «لَنْ» والفعل في الاختيار لأنها محمولة على «سيفعل». وكذلك لم يجيزوا: لَنْ تَفْعلَ ولا تَضْرِبَ زَيداً. بنصب «تَضْرِبُ»، لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا»، كما لا يقال: لَنْ لا تَضْرِبَ زَيْداً.

* ذهب البصريون وهشام[٤٨] إلى أنه لا يجوز الفصل بين «كي» ومعمولها، إلا بـ «لا» النافية، نحو قوله تعالى[٤٩]: «كَي لا يَكونَ دُوْلَةً بيْنَ الأَغْنياءِ مِنْكُم» و بـ «مَا» الزائدة. نحو قول الشاعر:

تُـرِيْـدِيْنَ كَيْـمَا تَجْمَعِيْنِي وَخَـالِـداً وهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيْحَكِ في غِمْـدِ

وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بينها بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسم، وبالشرط الملاصق لها، فيبطل عملها نحو: أَزُوْرَك كي زَيْداً تُكْرِمَ، وأَزُوْرُك كَي والله تَزُوْرَنِي، وأَزُوْرَك كي إلا تُكَافِئْنِي أُكْرِمَكَ.

* أجاز الفراء: لَمْ إنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ. تجزم بـ «لم» فتكون قد فصلت بين «لم» ومعمولها بالشرط. أو تجزم على جواب الشرط، ولا يصلح دخول الفاء عليها. وأبطل هشام بن معاوية[٥٠] هذا.

---

(٤٦) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٠.

(٤٧) ارتشاف الضرب ٢/٣٩٠-٣٩٢ وهمع الهوامع ٤/٩٦.

(٤٨) ارتشاف الضرب ٢/٣٩٤.

(٤٩) سورة الحشر/٧.

(٥٠) ارتشاف الضرب ٢/٢٤٥ وهمع الهوامع ٤/٣١٥.

إنّ وأخواتهـا:

* تقع «أنّ» المفتوحة ومعمولاها، اسماً لِـ«إنّ» بشرط الفصل بالخبر نحو: إنَّ عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ. وأجاز الفراء وهشام بن معاوية[٥١] دخولها من غير شرط، نحو: إنَّ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ. وإنّ أَنَّكَ قَائِمٌ يُعْجِبُنِي.

البـدل:

* ذهب الكسائي وهشام بن معاوية[٥٢] إلى أنَّ بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف. فلا يسمى: أَكَلْتُ الرَّغِيْفَ نِصْفَهُ أو ثُلُثَيْهِ أو أَكْثَرَه، بدل بعض عندهما. وأجازه الجمهور.

الترخيـم:

* ذهب الكوفيون[٥٣] إلى أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أَوسَطُه متحركاً. وذهب بعضهم إلى أنّ الترخيم يجوز في الأسماء من غير شرط.

وذهب البصريون إلى أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال. لأنهم كرهوا ان يُذْهِبُوا من أقل الأصول، وأنْ تُنْهِكَه الغايةُ في القلة[٥٤].

فإن كان ما أريد ترخيمه منتهياً بتاء التأنيث مثل: هِبَةٌ وعِدَةٌ. حُذفتْ التاءُ، قلَّتْ حروف الاسم أو كَثُرت. وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين[٥٥].

وإذا كان الاسم الثلاثي ساكنَ الوسط نحو: هِنْدٌ وبَكْرٌ. فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه. وعليه هشام بن معاوية[٥٦]، وأجازه الأخفش والكوفيون[٥٧].

---

(٥١) إعراب القرآن للنحاس ١٨/٣ والجنى الداني ص ٣٩٠-٣٩١ وارتشاف الضرب ١٥٨/٢ وهمع الهوامع ١٥٨/٢.

(٥٢) شرح التصريح ١٥٠/٢.

(٥٣) الانصاف المسألة (٤٩) والتبيين المسألة (٨٤) وائتلاف النصرة المسألة (٢٨) من فصل الاسم.

(٥٤) شرح جمل الزجاجي ١١٣/٢.

(٥٥) ائتلاف النصرة، المسألة (٢٨) من فصل الاسم.

(٥٦) ارتشاف الضرب ١٥٥/٣ والجامع الصغير ص ١٠١.

(٥٧) ارتشاف الضرب ١٥٥/٣.

التعجب:

إذا قلت: مَا أَحْسَنَ ما كَانَ زَيْدٌ. فالمعنى، ما أَحْسَنَ كَانتْ كَينُونَةُ زيدٍ. فالأولى في موضع نصب. والثانية في موضع رفع. وقد أجاز هشام هذا ومنعه غيره(٥٨).

* أجاز هشام(٥٩) أن يؤتى بمضارع «مَا أَفْعَلَ» فيقال في «ما أَحْسَنَ زَيْداً»: ما يُحْسِنُ زَيْداً. وقال النحاة هو قياس ولو لم يسمع فلا يقدح به.

* البصريون وهشام(٦٠) على أن «أَفْعَلَ» بفتح العين كـ «أَحْسَنَ» هو فعل ماضٍ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أَفْقَرَني إلى رَحْمَةِ الله. وقال الكوفيون: هو اسمٌ، لقولهم: ما أُحَيْسَنَهُ، وما أُمَيْلَحَهُ بالتَّصْغير. والتَّصْغيرُ من خصائص الأسماء.

* لا يُجيز البصريون أَنْ يفصلَ بين «ما» التعجبية وفعل التعجب إلا بـ «كَانَ»، وأجاز هشام بن معاوية ذلك في «ظَنَّ وأخواتها»(٦١).

* ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز التعجب من العاهات، وأجاز ذلك الأخفش وهشام بن معاوية(٦٢)، فأجازوا مثل: ما أَعْوَرَه. ونحو هذا.

* لا يفصل المتعجب منه عن «أَفْعَلَ»و «أَفْعِلْ بـ» إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل. وقيل: لا يجوز الفصل بهما أيضا. وعليه أكثر البصريين.

وقد أجاز هشام بن معاوية والجَرْمِيُّ(٦٣) الفصل بالمصدر نحو: ما أَحْسَنَ إحْسَاناً زَيْداً. وبالحال، نحو: ما أَحْسَنَ رَاكباً زَيْداً، وأَحْسِنْ رَاكباً بزَيْدٍ. ومنعه الجمهور.

---

(٥٨) ارتشاف الضرب ٦٣/٣.

(٥٩) ارتشاف الضرب ٣٧/٣ وشرح التصريح ٩٠/٢ وهمع الهوامع ٥٥/٥.

(٦٠) شرح التصريح ٨٧/٢ ـ ٨٨. وانظر: الانصاف المسألة (١٥) والتبيين المسألة (٤٢) وائتلاف النصرة. المسألة (٥) من فصل الأفعال.

(٦١) ارتشاف الضرب ٤٠/٣.

(٦٢) ارتشاف الضرب ٤٥/٣.

(٦٣) ارتشاف الضرب ٣٧/٣ وشرح التصريح ٩٠/٢ وهمع الهوامع ٦١/٥ والموفي ص ٨٦.

التفضيـــل:

* قال هشام بن معاوية(٦٤). من قال: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلُكم أَبُوْهُ. رفع «أَفْضَلَ» بالأب. فإن قال: مررتُ برجل أَحْسَنِكم الكُحْلُ في عينه، خفض «أَحْسَنَ» ولم يرفعه. وكذلك: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَطْيبِكِم طَعَامُه، بخفض «أطيبكم» لافتقاره إلى «رَجُل».

والاختيار، إذا رفع الظاهر أن تتقدم «مِنْ» عليه، فتقول: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلُ منه أَبُوه. فلو انتصب «الأب» فالاختيار تقديم «مِنْ» عليه. فتقول: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ أَباً.

التنـــازع:

* قال هشام بن معاوية والسهيلي(٦٥أ) في مثل: ضَرَبني وضَرَبْتُ زَيْداً. إن الفاعل محذوفٌ وليس مضمرا، وذلك هَرَباً من الإضْمَار قَبْلَ الذِّكْرِ.

التوكيـــد:

* أجاز الجمهور أن يقال: اخْتَصَم الزَّيْدَانِ كِلاهُمَا. والهِنْدَان كِلْتَاهُما. ومنع ذلك الأخفش وهشام(٦٥ب) لامتناع التقدير، وهو أنْ يكون الأصل: اخْتَصَمَ أَحدُ الزَّيْدَين أو إحْدى الهِنْدَين، لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين. ويدل على امتناع هذا، إطباقهم على منع جاءَ زَيْدٌ كُلُّه. لعدم الفائدة.

جمع المؤنث السالم:

* ذهب هشام بن معاوية(٦٦) إلى أن المعتل مثل «عِدَة» و «هِبَة» حين يجمعُ جَمْعَ مؤنثٍ سالماً، يُنْصَب بفتحة. مُسْتَدِلا على ذلك بما سمعه من العرب من قولهم: سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ، بالنصب.

---

(٦٤) ارتشاف الضرب الضرب ٢٣٣/٣.

(٦٥أ) المغني ص ٦٧٣ وشرح التصريح ٣٢١/١.

(٦٥ب) ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢ - ٦٠٩ وشرح التصريح ١٢٣/٢.

(٦٦) ارتشاف الضرب ٤١٩/١ وهمع الهوامع ٦٧/١ والموفي ١١ - ١٢.

الحـــال:

* ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أنْ يقاس على مِثْل قول العرب: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيّ. فلا يقال: كَلَّمْتُه وَجْهَهُ إلى وَجْهِي. ولا عَيْنَهُ إلى عَيْنِي.

وذهب هشام بن معاوية[٦٧] إلى جواز ذلك، فأجاز أن يقال: مَا شَيْتُهُ قَدَمَهُ إلى قَدَمِي. وجَاوَزْتُه بَيْتَه إلى بَيْتِي. ونَاضَلْتُه قَوْسَه عن قَوْسي. ونحو ذلك.

* أجاز هشام بن معاوية[٦٨] في «زَيْدٌ وَحْدَهُ» أنْ يكون «وَحْدَهُ» منصوبا بفعل مضمر يخلقه «وَحْدَه» كما قالت العرب: زَيدٌ إقْبَالاً وإدْبَاراً. وقال أيضا: ومِثْلُ «زَيْدٌ وَحْدَهُ» في هذا المعنى. زَيْدٌ أَمْرُه الأوَّلُ، وقصَّتُهُ الأولى. خلف هذا المنصوبُ الناصبَ. كما خلف «وَحْدَه» وَحْدَ. ويسمى هذا منصوباً على الخلاف الأول. وقال أيضا: لا يجوز «وَحْدَه زَيْدٌ»، كما لا يجوز إقبالاً وإدباراً عبدالله.

* لا يجوز تقديم الحال على المصدر عند الكسائي والفرَّاء وهشام إن كان من ظاهر. فإن كان من مضمر، جاز عند الكسائي وهشام[٦٩]، ومنعه الفراء.

* لا يجوز أن تسد الحال مسد خبر «أَنْ» الناصبة للفعل، وإن كانت بتأويل المصدر، من جهة أنّ الحال إنّما تسد مسد الخبر إذا كان ظرف زمان، وظرف الزمان لا يكون خبراً لـ «أَنّ». وإليه ذهب الكسائي والفرّاء وهشام بن معاوية[٧٠].

* إذا كانت الحال متقدمة نحو: هَذه التي مُجَرَّدةً عَانَقْتُ. تريد: عانَقْتُها مُجَرَّدةً، أجازها ثعلب ومنعها هشام بن معاوية[٧١].

الحـــدود:

* تباينت عبارات النحاة في حَدّ الاسم، فقد ذكروا فيه حدوداً تنيف عن سبعين حداً[٧٢].

---

(٦٧) ارتشاف الضرب ٢/٣٣٦ وتسهيل الفوائد ص ١٠٨ وهمع الهوامع ٤/١١.

(٦٨) ارتشاف الضرب ٢/٣٤٠ والأشباه والنظائر ٧/١٧٣ ـ ١٧٤.

(٦٩) تذكرة النحاة ص ٦٥١، ٦٥٦.

(٧٠) تذكرة النحاة ص ٦٥٣.

(٧١) ارتشاف الضرب ١/٥٣٥ والموفي ص ١٠١.

(٧٢) أسرار العربية ص ٩ ـ ١٠.

والمعروف أنّ سيبويه لم يعرّفه تعريفاً صريحاً، ولكنه مثل له، وذلك بقوله[٧٣]: الاسم نحو رجل وفرس وحائط. كما نُسب إليه قوله[٧٤]: الاسمُ هو المُحَدَّثُ عنه. كما روى عن المبَرد أنّه قال[٧٥]: مذهب سيبويه أنّ الاسم ما صَلُح أن يكون فاعلا. ووافقه الزجّاجي[٧٦].

وحدّه الكسائي بقوله[٧٧]: الاسم مَا وُصِفَ.

وقال الأخفش[٧٨]: إذا وجدت شيئا يَحْسُن له الفعلُ والصِّفةُ. نحو: زَيْدٌ قَامَ، وزَيْدٌ قَائِمٌ. ثم وجدْتَه يُثْنّي ويُجْمَعُ، نحو قولك: الزَّيْدَان والزَّيْدون، ثم وجدته يَمْتَنِعُ من التصريف فاعلم أنّه الاسم.

كما حدّه مرة أخرى بقوله[٧٩]: ما حَسُن فيه «يَنْفَعُني» و«يَضُرُّني» فهو اسم. وقال ابن السراج[٨٠]: الاسم ما دَلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص.

وحدّه الرمّاني بقوله[٨١]: الاسم ما دلّ على معنى دلالةَ الإشارة.

وحدّه الصَّيْمَري[٨٢]والأنباري[٨٣] بقولهما: الاسم كلُ لفظةٍ دلّتْ على معنى تحتها غير مُقْتَرن بزمان مُحصَّل.

وقال ابن مالك[٨٤]: الاسم كلمةٌ يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

---

(٧٣) الكتاب ١/٢.

(٧٤) الصحابي ص ٨٩.

(٧٥) الصاحبي ص ٨٩.

(٧٦) الجمل في النحو ص ١.

(٧٧) الصاحبي ص ٩٠.

(٧٨) الصحابي ص ٩٠.

(٧٩) الصاحبي ص ٩٠ والايضاح ص ٤٩.

(٨٠) الأصول في النحو ١/٣٦ والايضاح ص ٥٠.

(٨١) شرح عيون الاعراب ص ٤٦.

(٨٢) تبصرة المبتدى ١/٧٤.

(٨٣) أسرار العربية ص ٩.

(٨٤) تسهيل الفوائد ص ٣.

واتفق المبرّد[٨٥] وهشام بن معاوية[٨٦] في تعريفهما للاسم بقولهما: كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم.

ولهشام بن معاوية[٨٧] تعريف آخر للاسم فقال: هو ما نُوْدِي.

الحـــروف:

* يجيز البصريون وهشام[٨٨] أن تدخل اللام على «حتّى» و «إلى» في خبر «إنّ» كما في قولك: إنّ سَيْرَك لِحَتَّى اللَّيْلِ ولإلى اللَّيْلَ. ومنع الفرّاء هذا.

* ذهب الكسائي وهشام[٨٩] إلى أن «أَمْ» بمنزلة «بَلْ» وما بعدها مثل ما قبلها. فإذا قلت: قَامَ زيدٌ أَمْ عمرو. فالمعنى: بَلْ قَام عَمْرو. وإذا قلت: هَلْ قَام زَيْدٌ أم قَام عَمْرو. فالمعنى: بَلْ هَل قَام عَمرو.

* أجاز الكسائي وهشام[٩٠] دخول اللام على الماضي المتصرف المجرد من «قَدْ» على إضمار «قَدْ» نحو: عَلِمْتُ أَنْ زَيْداً لَقَامَ. ومنعه الجمهور وقالوا: إنّما هذه لامُ القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة «أن» والصواب عندهما الكسر.

* أجاز بعض النحاة زيادة «مِنْ» الجارة بشرط تنكير مجرورها فقط. نحو: قَدْ كَان مِنْ مَطَرٍ. وأجاز الأخفش وهشام[٩١] زيادتها من غير شرط.

* ذهب هشام والطوال[٩٢] إلى أنّ اللام الداخلة على خبر «إنّ» في مثل: إنّ زَيْداً لَمُسَافِرٌ، هي جَواب قَسَمٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَ «إنّ».

---

(٨٥) المقتضب ١/٣.

(٨٦) الصاحبي ص ٩٠.

(٨٧) الصاحبي ص ٩٠.

(٨٨) ارتشاف الضرب ٢/١٤٤.

(٨٩) ارتشاف الضرب ٢/٦٥٤ وهمع الهوامع ٥/٢٤٢.

(٩٠) المغني ص ٢٥٢.

(٩١) ارتشاف الضرب ٢/٤٤٤ والجنى الداني ص ٣٢١ وهمع الهوامع ٤/٢١٥ وشرح التصريح ٢/٩.

(٩٢) ارتشاف الضرب ٢/١٤٣ وهمع الهوامع ٢/١٧٧.

الضمائـــر:

* قال هشام بن معاوية[٩٣]: مَنْ نصب «عبدالله» مع النون في مثل: قَطْنِي عَبْدَالله دِرْهَمٌ، لزمه أَنْ يقول مع ياء المتكلم: قَطْنَنِي بنونين. ولم يُسْمَع. فيُحتمل أن يكونَ الأصل «قَطْنَنِي» فحذفت النون كما حذفت مع «أَنَّني». وقال أيضا: إن الياء في «قَطْنِي» و «قَدْنِي» مخفوضة بالإضافة، والنون من نَسْج الكلمة.

* قال هشام بن معاوية[٩٤] إن العلّة في بناء «نَحْنُ» على الضم، أن الأصل «نَحُنْ» بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء.

* شرط الفصل أَنْ يتقدمه معرفة نحو: زَيدٌ هو الفَاضِلُ. فلو قلت: ما ظننتُ أحداً هو القَائمَ، وإنْ كَان أحدٌ لهو القَائمَ، وكانَ رجلٌ هو القائمَ، أجازه الفرّاء وهشام فنصبا «القَائم» وجعلا «هو» فصلا. ومنع ذلك الجمهور[٩٥].

الظـــرف:

* قال هشام بن معاوية[٩٦]: «لَدنْك» و «قَرْنك» لا يكونان إلا معرفتين، فلا ينصبان على المحل، خلافاً للكوفيين الذين يجيزون النصب فيهما.

* قال هشام بن معاوية[٩٧]: إنَّما ضَمُّوا «مِنْ قَبْلُ» و «مِنْ بَعْدُ» كراهة أَنْ يكسروا، فيُشْبِه المُضاف إلى المتكلم. وكَرهوا أَنْ يفتحوا فيُشْبه الاسم الذي لا يَجْري، والذي يُنْصَب في موضع الخفض، فضمُّوا إذ لم يَبْق إلا الضم.

* نَصْبُ «اليَوْم» إنْ ذُكِرَ مع «الجُمُعَة» ونحوها مما يتضمن عملاً كالسَّبْت والعيد والفِطر والأَضْحى، جائز. إلا إنْ ذكر مع «الأَحَد» ونحوه مما لا يتضمن عملا. خلافاً للفرّاء وهشام[٩٨].

---

(٩٣) ارتشاف الضرب ١/٤٧٢.

(٩٤) إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٨ وارتشاف الضرب ١/٤٧٣ وهمع الهوامع ١/٢٠٩.

(٩٥) ارتشاف الضرب ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠ والمغني ص ٥٤٧.

(٩٦) ارتشاف الضرب ٢/٦٢.

(٩٧) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٥٩ ـ ٥٦٠ وإعراب القرآن للنحاس ٣/٧٣٥ والزاهر ٢/٣٦١.

(٩٨) ارتشاف الضرب ٢/٥٦ وهمع الهوامع ٢/٢٥ ـ ٢٦ وتسهيل الفوائد ص ٥٠.

العطف :

* مذهب البصريين أنّ «ليس» كلمةٌ دالةٌ على نَفْي الحال، وهي فعلٌ جامدٌ لا يتصرف.

وذهب الكوفيون إلى أنّ «لَيْسَ» حرفُ عطف[٩٩]. فقد نُسب للكسائي قوله: اجْرِيَتْ «ليس» في النَسَق مجرى «لا» مضمرا اسمها[١٠٠]. كما نُقل عن هشام قوله: ضَرَبْتُ عبدَالله ليس زيداً وقام عبدُالله ليس زيدٌ، ومررت بعبدِالله ليس بزيدٍ[١٠١].

وقد نفى أبو حيّان والمُرَادي أن يكون هذا مذهبُ الكوفيين فقالا: الحقيقة ليست «ليس» عندهم أداة عطف لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيد ليس عمرو. وفي النصب والجر، جعلوا الاسم ضمير المجهول وأضمروا الفعل بعدها. وذلك الفعل المضمر في موضع خبر «ليس»، وهذا تحرير مذهبهم، فليس بعطف مفرد على مفرد[١٠٢].

* ذهب هشام بن معاوية[١٠٣] إلى أن الواو العاطفة للجمل، تُغْني غناء الضمير في الربط بين المبتدأ وخبره. فيقال مثلا: زَيْدٌ قامتْ هِنْد وأكْرَمَها. ويقال: زَيدٌ قَام وقعدتْ هِنْد. ومنع ذلك الجمهور لأنه لم يَرِد به سَمَاع، ولأن الواو إنّما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز مثل: هَذان قَائِمٌ وقَاعِدٌ، دون جواز، هَذَان يَقُومُ ويَقْعُدُ.

* قال هشام: لا يجوز النسق بـ «بَل» إلا بعد نفي. ولو قلت: ضَرَبْتُ أَخَاكَ بَلْ أَبَاكَ. كان محاولا لأن الأول قد ثَبَتَ له الضرب[١٠٤].

* قال هشام: إذا أردت الاستئناف فجميع النَّسقَ سواءٌ. ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين[١٠٥].

---

(٩٩) تسهيل الفوائد ص ١٧٤ وارتشاف الضرب ٦٣٠/٢ والجنى الداني ص ٤٦٢ وشرح التصريح ١٣٥/٢.

(١٠٠) الصاحبي ص ٢٦٦ وارتشاف الضرب ٦٣١/٢.

(١٠١) ارتشاف الضرب ٦٣٠/٢.

(١٠٢) ارتشاف الضرب ٦٣١/٢ والجنى الداني ص ٤٦٣.

(١٠٣) ارتشاف الضرب ٥١/٢، ١١٠/٣ والمغني ص ٥٥٥ والجامع الصغير ص ٤٧ وهمع الهوامع ٢٠/٢.

(١٠٤) ارتشاف الضرب ٦٣٤/٢، ٦٤٤ والصاحبي ص ٢٠٨ والمغني ص ١٢٠ وتذكرة النحاة ص ٥٦٦ وهمع الهوامع ٢٥٦/٥.

(١٠٥) ارتشاف الضرب ٦٣٤/٢.

* عد الكوفيون «كَيْفَ» من أدوات العطف(١٠٦). وقيل: هو مذهب هشام، ولكنه لا يَنْسِق بها إلا بعد نفي، فأجاز: ما مَررتُ بزيدٍ فكيف عمرو(١٠٧).

وقال ابن بابشاذ: لم يذهب إلى العطف بـ«كيف» إلا هشام وحده(١٠٨).

* إذا عطفت بالواو، فإن لم تذكر الضمير بعدها، واختلف الخبران نحو: كانَ زيدٌ هو القَائمُ وهو الأميرُ. فلا يجوز في «الأمير» عند البصريين إلا الرفع، وأجاز هشام بن معاوية فيه النصب. وإن اتفقا نحو: كان زيدٌ هو المقبلُ وهو المُدْبرُ. فالرفع في «المقبل» و «المدبر» عند البصريين فقط. وأجاز هشام النصب. وإذا عطفت بـ«لكن» نحو: ما كانَ زيدٌ هو القائمُ ولكن هو القَاعدُ. رفعت «القاعد» في قول البصريين. وأجاز هشام النصب(١٠٩).

* ذهب هشام وأبو جعفر الدينوري إلى أن «الواو» لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تُبَالي بأيهما بَدَأت، نحو: اخْتَصمَ زيدٌ وعمرو. ورأيتُ زيداً وعمراً، إذا اتَّحدَ زمانُ رؤيتهما. ومعنى افتراق، بأن يختلف الزمان. فالمُقَدَّمُ في الزمان في اللفظ، ولا يجوز أنْ يتقدم المتأخر(١١٠).

* ذهب هشام إلى أنك إذا عَطفتَ على شيء لم تحتج إلى توكيده. وعلل الرَّضي هذا بقوله: ولَعله نظر إلى أنّ العطف عليه، دال على أنك لم تغلط فيه. والأَوْلَى التوكيد نحو: ضَرَب زيدٌ زيدٌ وعمرو. لأنك ربما تجاوزت في نسبة الضرب إلى زيد أو ربما غلطت في ذكر زيد وأردت ضرب بكر وعطفت بناء على أن المذكور بكر(١١١).

الفاعـــل:

* ذهب البصريون إلى أن العامل في الفاعل هو الفعل وحده. وإليه ذهب الفرّاء والانباري من الكوفيين(١١٢).

---

(١٠٦) شرح جمل الزجاجي ١/٢٢٥.

(١٠٧) ارتشاف الضرب ٢/٦٣٢ والهمع ٥/٢٦٥ وشرح أبيات المغني ٤/٢٧٣.

(١٠٨) ارتشاف الضرب ٢/٦٣٢.

(١٠٩) ارتشاف الضرب ١/٤٩٢ وهمع الهوامع ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(١١٠) ارتشاف الضرب ٢/٦٣٣ والجنى الداني ص ١٨٨ والمغني ص ٣٩٢ وهمع الهوامع ٥/٢٢٤ وشرح التصريح ٢/١٣٥.

(١١١) شرح الكافية ١/٣٣٦.

(١١٢) شرح عيون الاعراب ص ١٢٦ ـ ١٢٧ وشرح القصائد السبع ص ٥٤ وشرح التصريح ١/٣٠٩.

وذهب خلف الأحمر إلى أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية[١١٣].

وقال الكسائي: رافعُ الفاعل كونُه داخلا في الوصف[١١٤].

وقال هشام بن معاوية: رافعُه الاسناد[١١٥]، أي اسناد الفعل له، فيكون العامل معنويا. وبهذا، يشترك مع خلف الأحمر في هذا التعليل الذي لم يقل به غيرُهما.

كان وأخواتهـا:

* أجاز هشام بن معاوية، كان قَائما الزَّيْدَانِ والزَّيْدُونَ. على أن تجعل «قائماً» خبراً مُقَدَّماً و «الزَّيْدَان» و «الزَّيْدون» اسماً لِـ «كان». ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا مع تَثْنِيَةِ الخبر وجَمْعِه[١١٦].

* لا يكون اسم «ما زَال» إلا معرفةً. وأجاز الكسائي وهشام مجيئة نكرة وخصصاه في المستقبل نحو: ما يَزَالُ أحدٌ يَذْكُرُكَ. وانفرد هشام بإجازته مع الماضي. نحو: ما زَال أحدٌ يَذْكُرَك، وخالفهما الفرّاء[١١٧].

ما ألحق بـ «ليس»:

* تُزاد «الباء» في خبر «ليس» و «ما» المشبَّهة بها إذا كان منفيا نحو قوله تعالى[١١٨]: «أَليس الله بكَافٍ عَبْدَه». وقوله تعالى[١١٩]: «ومَا رَبُّكَ بغَافِلٍ» وفائدة زيادتها، رفعُ تَوهُّمُ أَنّ الكلام مُوْجَبٌ لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجبا. فإذا جيء بـ «الباء» ارتفع التوهم. ولهذا، لم تدخل «الباء» في خبرهما الموجب. فلا يجوز أن يقال: ليس زَيدٌ إلا بقَائمٍ ولا: ما زيدٌ إلا بقَائِمٍ.

---

(١١٣) الانصاف المسألة (١١) وشرح التصريح ٣٠٩/١.

(١١٤) همع الهوامع ٢٥٣/٢.

(١١٥) همع الهوامع ٢٥٣/٢ ونسب في التصريح ٢٦٩/١ لخلف الأحمر.

(١١٦) ارتشاف الضرب ٨٦/٢.

(١١٧) ارتشاف الضرب ٩٣/٢.

(١١٨) سورة الزمر/٣٦.

(١١٩) سورة البقرة/٧٤.

ولو كان الخبر «مِثْلا» نحو: مَا زَيْدٌ بِمِثْلِكَ. لم يجز دخول «الباء» عند هشام بن معاوية، وأجازه البصريون والكسائي.

وإنْ كان الخبر ظرفاً، ولم يُسْتَعمل اسماً كـ «حَيْثُ» نحو: زَيْدٌ بحَيْثُ تُحِبُّ، لم يجز دخول (الباء) عند البصريين، وأجازه هشام[١٢٠].

المبتدأ والخبر:

* تدخل «الفاء» جوازاً بعد مبتدأ تضمّن معنى الشرط كـ «أَلْ» موصولة بمستقبل عام، كما في قوله تعالى[١٢١]: ﴿والسَّارقُ والسَّارقَةُ فاقْطَعوا﴾ وذهب سيبويه وجمهور البصريين[١٢٢] إلى منع دخول «الفاء» في هذه الصورة، وخرّجوا الآية على حذف الخبر. أي، حكم ذلك، وأجازه المبرد والزجاج[١٢٣].

كما تدخل جوازا بعد مبتدأ غير «أَلْ» من الموصولات وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية. ولا يجوز دخول «الفاء»، والصلة غير ما ذكر، إلا عند ابن عصفور[١٢٤] الذي أجاز أن تكون الصلة فعلاً مطلقا، وإن لم يقبل الشرطية، نحو: الذي مَا يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ. وردَّ بأنه غيرُ محفوظٍ عن العرب.

وذهب هشام بن معاوية إلى منع دخول «الفاء» مع استيفاءِ الشروط إذا أُكِّدَ الموصول أو وُصف، نحو: الذي يَأْتِيْنِي نَفْسُه مُكْرَمٌ. والذي يَأْتِيْنِي الظريفُ مُكْرَمٌ. وذلك لذهاب معنى الجزاء، ولأن التوكيد والنعت يزيلان العموم عن المبتدأ[١٢٥]. وأيِّدَ ذلك بأن مثل هذا التركيب لم يسمع من العرب.

أجاز هشام بن معاوية: عَبْدُالله والرِّيحُ يُبَارِيْها، لَمَّا كانت «يُبَارِيْها» راجعةً إلى «عبدالله» و«الريح»، وكأنّ البناء: عبدُالله والريحُ يَتَبَارَيان. أي أن «الواو» بمعنى «مع» فيكون البناء: عبدُالله مع الريح يَتَبارَيان.

---

(١٢٠) ارتشاف الضرب ١١٣/٢ - ١١٤ وهمع الهوامع ١٢٦/٢.

(١٢١) المائدة/٣٨.

(١٢٢) ارتشاف الضرب ٦٧/٢ وهمع الهوامع ٥٦/٢.

(١٢٣) المقتضب ٢٢٥/٣ وارتشاف الضرب ٦٧/٢ وهمع الهوامع ٥٦/٢.

(١٢٤) همع الهوامع ٥٧/٢.

(١٢٥) ارتشاف الضرب ٦٧/٢ وهمع الهوامع ٥٧/٢.

كما أجاز هشام: كُلُّ رَجلٍ وأَخُوْه قَائِمٌ. وخالفه في ذلك الجمهور(١٢٦).

* الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر إلا في مسألتين استثناء هما: كم مَالُك؟ وخَيْرٌ منك زَيْدٌ. وبعض النحاة يجعل المعرفة في الصورتين هي المبتدأ جريا على القاعدة. وقال هشام بن معاوية: يتجه عندي جواز الوجهين(١٢٧).

* التزم هشام بن معاوية الرفع في نحو: مِيْعادي اليَومُ أو يَوْمَان. وأجاز البصريون فيه النصب والرفع كالمعرفة(١٢٨).

* في مثل: «ضَرْبي زَيْداً قَائما» و «أَخْطَبُ ما يَكونُ الأميرُ واقفاً». قال النحاة: «ضرب» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله. و «زيداً» مفعوله. و «قائما» حال. ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا. فقال بعضهم: لا خبرَ له وإنّ الفاعل اغْنى عن الخبر. وقال الكسائي وهشام والفرّاء: الحال نفسها هي الخبر(١٢٩).

* إذا كانت الحال اسمية بالواو، والمصدرُ مُتعدٍ وتقدمت عليه نحو: وهو مَلْتُوتٌ شَرْبكُ السَّويق، لم يجز عند الكسائي والفرّاء وهشام(١٣٠).

* إذا تقدمت الحال على المصدر، منع ذلك الفرّاء سواء أكانت من مضمر أم من ظاهر، وأجازه الكسائي والفرّاء إن كانت من مضمر نحو: مُسْرعا قِيامُك لا من ظاهر نحو: مُسْرعا قِيامُ زَيدٍ. فلو كان المصدر متعدياً، فالتقديم ممنوع عند الكسائي والفرّاء وهشام نحو: مَلْتُوتاً شُرْبُك السَّويق، وأجازه البصريون. ولو وسَطْتَ الحال بين المصدر ومعموله نحو: شُربُك ملتوتاً السويق، لم يجز عند الكسائي والفرّاء وهشام. وحُكي عن البصريين الجواز(١٣١).

---

(١٢٦) ارتشاف الضرب ٢/٣٨.

(١٢٧) همع الهوامع ٢/٢٧ ـ ٢٨.

(١٢٨) ارتشاف الضرب ٢/٥٧

(١٢٩) ارتشاف الضرب ٢/٣٤ ـ ٣٥ وتذكرة النحاة ص ٦٤٢، ٦٥٥ وهمع الهوامع ٢/٤٥ والأشباه والنظائر ٨/٢٨٢ وعقود الزبرجد ٣/٣٦.

(١٣٠) ارتشاف الضرب ٢/٣٦ ـ ٣٧.

(١٣١) ارتشاف الضرب ٢/٣٦ وهمع الهوامع ٢/٤٩.

* أبطل الكسائي والفرّاء وهشام نحو: أَنْ تَضْرِبُوا عَبْدَالله قَائِماً. واتفقوا على إجازة: الذي تَضْربُ عبدَالله قائما، وما تَضربُ عبدَالله قائماً، على أن «الذي» و«ما» بمعنى المصدر، ومعناهما: ضَرْبُك عبدالله قَائِما[١٣٢].

* أجاز الكسائي وهشام: عبدالله وعهدي بزيد قديمين. على تقدير: العهد لعبدالله وزيدٌ قديمين، فقدم «عبدالله» ورفع ما بعده، وثنّى «قديمين» لأنه لعبدالله وزيد وكانا خبرا للعهد، كما يكون الحال خبراً للمصدر. ومنع ذلك بقية الكوفيين. كما أن قياس البصريين يمنعه[١٣٣].

* لا يجيز البصريون أَنْ يُؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف، كقولك: رَاكِبُ النَّاقةِ طليْحَان. وأجاز ذلك الكسائي وهشام، ولو قدمت فقلت: طَلِيْحَانِ راكبُ النَّاقة، أبطلاه[١٣٤].

* أجاز هشام بن معاوية: كُلُّ رجلٍ قائمٍ. بخفض «قائم» على أنه خبر، وموضعه رفع. وأبطل ذلك الفرّاء[١٣٥].

* أجاز يونس وهشام الأخبار بـ «وحده» ومنعه الجمهور لأن «وحده» اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به[١٣٦].

* مذهب هشام في نحو: زَيدٌ أنتَ تَضْرِبُه، وهِنْد عمرو يَضْرِبُها، أنه لا يجوز في «زيد» و«هند» إلا الرفع على الابتداء. وأجاز الكسائي فيه النصب[١٣٧].

المبني للمجهـول:

* أجاز هشام أن تقول: كِيْنَ يُقَامُ وكَانَ يُقَامُ. إن شئت ألزمت الأول ما ألزمت الثاني[١٣٨].

---

(١٣٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٤ ـ ٣٥.

(١٣٣) ارتشاف الضرب ٢/٣٧ وهمع الهوامع ٢/٥١.

(١٣٤) ارتشاف الضرب ٢/٣٨ وهمع الهوامع ٢/٥٢، ٤/٣٧.

(١٣٥) ارتشاف الضرب ٢/٢٩.

(١٣٦) ارتشاف الضرب ٢/٦١ والزاهر ١/٣٣٣ وهمع الهوامع ٢/٢٦، ٤/٢٠ وعقود الزبرجد ٢/٣٦٥.

(١٣٧) ارتشاف الضرب ٣/١٠٥.

(١٣٨) ارتشاف الضرب ٢/١٨٥.

* ذهب هشام إلى أنه لا يجوز في نحو: سِيْر بزَيْدٍ فَرْسَخان إلا الرفع، ولا يجوز نصب «فرسخين» على الظرف. وأجاز البصريون فيهما الرفع والنصب[١٣٩].

* أكثر النحاة من البصريين والكوفيين لا يجيزون أن يصاغ الفعل غير المتعدي صيغة المبنى للمجهول. وأجاز هذا كل من الكسائي والفرّاء وهشام. وقالوا: إذا قلت: جَلَسَ عَبْدُالله. ثم بَنَيْتَه لما لم يُسَمَّ فاعلُه قلت: جُلِسَ. وزعم الكسائي وهشام أن في «جُلِسَ» مجهولاً مضمرا[١٤٠].

* في نحو: اشْتَكَى زَيْدٌ عَيْنَه، لا يجوز بناء «اشْتَكَى» للمفعول، فيقال: اشْتُكِى عَيْنُه. وأجازه الكسائي وهشام[١٤١].

المفعــول بـه:

* لو قدمت على الفعل المتعدي إلى مفعولين، المفعول الثاني متصلا به ضمير الأول نحو: ثَوْبَه أعْطَيْتُ زَيْداً. جاز عند البصريين ومنعه هشام[١٤٢].

* إذا وجد معفولان وأحدهما مفعول في المعنى أو مقيد بحرف جر، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، وتقديم ما ليس مقيدا بالحرف. فإذا قلت: أَعْطَيْتُ دِرْهَمَه زَيْداً. جاز عند البصريين ومنعه هشام[١٤٣].

* ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول به. الفعل والفاعل معا. وقال البصريون: الفعل وحده عامل في الفاعل والمفعول به معاً[١٤٤] وإليه ذهب الأنباري من الكوفيين[١٤٥].

---

(١٣٩) ارتشاف الضرب ١٩٠/٢.

(١٤٠) اصلاح الخلل ص ١٩٦ وشرح التصريح ٢٨٩/١.

(١٤١) ارتشاف الضرب ١٨٦/٢.

(١٤٢) ارتشاف الضرب ٢٧٣/٢ وهمع الهوامع ١٦/٣ ـ ١٧.

(١٤٣) ارتشاف الضرب ٢٧٣/٢ وهمع الهوامع ١٦/٣ ـ ١٧.

(١٤٤) الانصاف المسألة (١١) والتبيين المسألة (٣٦) وائتلاف النصرة، المسألة (٩) من فصل الاسم.

(١٤٥) شرح القصائد السبع ص ٥٤.

وذهب الفرّاء إلى أن الفعل رفع الفاعل، والفعل والفاعل معاً نصبا المفعول(١٤٦). وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول به معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية(١٤٧).

وذهب هشام بن معاوية إلى أن الفعل رفع الفاعل. والفاعل نصب المفعول به. فإذا قلت ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً فإنك تنصب «زيداً» بـ «التاء». و «قائماً» بـ «ظَنّ»(١٤٨). ولم يقل به أحد غيره.

نائب الفاعـــل:

* لا يجوز إقامة التمييز مقام نائب الفاعل. وجوّزه الكسائي وهشام فقالا: يقال في امْتَلأت الدَّارُ رِجَالاً. أُمْتِلِيء رِجالٌ. وفي، طَابَ زيدٌ نَفْساً، طِيْبَ نَفْسٌ(١٤٩).

* اختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا. فالمشهور المنع مطلقا. وأجازه هشام وثعلب(١٥٠) فأجازا نحو: يُعْجِبُنِي يَقُوْمَ وكُتِبَ يَلْعَبُ.

النكـرة والمعرفـة:

* قال الفرّاء وهشام: «نَسِيْجُ وَحْدِه» و «عيِيْر وَحْدِه» و «وَاحدُ أُمّه» نكرات، بدليل أن العرب تُدْخِلُ «رُبَّ» عليهما فتقول: رُبَّ نَسِيْجَ وَحْدِه قَدْ رَأَيْتُ. ورُبَّ وَاحدَ أُمّه قَد أَسرْتُ. واحتج هشام بقول حاتم:

أَمَاوِي إني رُبَّ واحِدَ أُمّه أَخذْت فلا قَتْلٌ عليه ولا أَحسرُ(١٥١)

---

(١٤٦) شرح عيون الإعراب ص ١٢٦ - ١٢٧ وشرح التصريح ٣٠٩/١.

(١٤٧) الانصاف المسألة (١١) وشرح التصريح ٣٠٩/١ وائتلاف النصرة المسألة (٩) من فصل الاسم.

(١٤٨) فاتحة الإعراب ص ١٦٥ وتذكرة النحاة ص ٧٠٥ وائتلاف النصرة المسألة (٩) من فصل الاسم وشرح التصريح ٣٠٩/١.

(١٤٩) ارتشاف الضرب ١٩٣/٢ وهمع الهوامع ٢٧٠/٢.

(١٥٠) ارتشاف الضرب ١٧٩/٢ والمغني ص ٤٤٨، ٤٧٨.

(١٥١) الزاهر ٣٣٣/١ واللسان «وحد» ٤٦٣/٤ والخزانة ١٦٢/٢.

ملحق بالآراء النحويـــة:

* ألحق هشام بن معاوية الفعلين «أَبْصَرَ» و«عَرَفَ» بأفعال «ظَنَّ وأخواتها»(١٥٢).

ذهب الكسائي والفرّاء وهشام إلى جواز الفصل بين «إذن» والفعل بمعمول الفعل، نحو: إذنْ زَيدٌ أُكْرِمُ و إذنْ فيك أَرْغَبُ. واختار الفرّاء وهشام الرفع، واختار الكسائي النصب(١٥٣).

* إذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر نحو: زَيْدٌ أبوه ضَرَبَ أو يَضْرِبُ، جاز من قول البصريين وهشام، وهي خطأ من قول الكسائي والفرّاء. فلو كان مكان الفعل اسم فاعل نحو: زَيْداً أبوه ضَارِبٌ، جازت من قول البصريين والكسائي وهشام، وأحالها الفرّاء. وقالوا: أجاز هشام مثل: زَيْدٌ أَمُلُّه أَحْرَزَ وأحالها أكثر المتقدمين(١٥٤).

* أجاز الكسائي وهشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو: لَقِيْتُ صَاحبَ النَّاقةِ طَلِيْحَيْنِ. على أن «طَلِيْحَيْنِ» حال لـ «صاحب» و«الناقة» إذ هما مُعْيَيَانِ كلاهما(١٥٥). ولا يجيز البصريون هذا إلا بوجود عاطف. فقد أجاز سيبويه: هَذه نَاقةُ وفَصِيْلُها رَاتِعَيْنِ. وهَذان رجلان وعبدالله مُنْطَلِقِيْنَ، وقال: وإنما نصبت «منطلقين» في المثال الثاني، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبدالله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيه(١٥٦).

* أجاز الأخفش وهشام أن يقع الفعل موقع الحال في مثل: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ واقفاً. ومنعه سيبويه(١٥٧).

---

(١٥٢) ارتشاف الضرب ٦٣/٣ وتسهيل الفوائد ص ٧١ وهمع الهوامع ٢١٠/٢، ٢٢٠.

(١٥٣) ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢ والمغني ص ١٦ والجنى الداني ص ٣٥٦ وهمع الهوامع ١٠٥/٤، ١٠٦ وشرح التصريح ٢٣٥/٢ والموفي ص ١١٥.

(١٥٤) ارتشاف الضرب ٤٥/٢.

(١٥٥) ارتشاف الضرب ٣٥٨/٢.

(١٥٦) الكتاب ٨١/٢-٨٢ ط هارون.

(١٥٧) ارتشاف الضرب ٣٥/٢.

* أبطل هشام: خَيْرَى النِّساءِ هِنْد. ومَا فَعَلت الحَمْرى؟ ثم جوز ذلك في بعض حالاته(١٥٨).

* أجاز هشام: ما زَيْدٌ بقَائِمٍ ولا خارجٍ عمرو. كما أجاز: ما زَيْدٌ بقائِم وخارجٍ عمرو. ومنعه البصريون والفرّاء(١٥٩).

* أجاز هشام والبصريون مثل: إنّ رَجلاً أَخَاكَ، على حذف الخبر(١٦٠).

* قال الكسائي والفرّاء وهشام: الاسم أخف من الفعل، لأن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم(١٦١).

* ذهب الكسائي والفرّاء وهشام إلى أنه لا يجوز أن يقال: مَرَرْتُ برَجُلٍ كلٍّ رَجُلٍ. قال هشام: مَرَرْتُ برجلٍ كُلّ رجلٍ مُحال، وما مَررتُ برجلٍ كُلّ رجلٍ جائز(١٦٢).

* تقديم المفسر إن أمكن مصحح، خلافاً للكوفيين إلا هشاماً. ووافق الكسائي في جواز نحو: زَيْداً أَمَله مُحْرِزٌ. لا في زَيْداً أَمَله أَحْرَزَ(١٦٣).

* قد تدخل اللام في الخَبَر بعد «إنَّ» غالباً إذا كان مضارعاً اتفاقاً، أو ماضيا خلافاً للكسائي وهشام(١٦٤). نحو: إن زَيْداً ليقومُ. وإنّ زيداً لقامَ.

* أجاز هشام: عبدُالله وإنّ زَيْداً قَائِمان. وعبدُالله ولعل زَيْداً قائمان. إن كانت «لعل» شكا لا استفهاما. وأبطل ذلك الفرّاء(١٦٥).

---

(١٥٨) ارتشاف الضرب ٢٣٦/٣.

(١٥٩) ارتشاف الضرب ١٠٧/٢.

(١٦٠) ارتشاف الضرب ١٣٦/٢.

(١٦١) الايضاح في علل النحو ص ١٠١.

(١٦٢) ارتشاف الضرب ٥٨٧/٢.

(١٦٣) تسهيل الفوائد ص ٤٧.

(١٦٤) الموفي ص ٢٩.

(١٦٥) ارتشاف الضرب ١٦٠/٢.

* قال هشام: لا يجوز أن يحول بين النعت والاسم بصلة، نحو: قَامَ زيدٌ في الدار الظَّرِيْفُ. وأجازه الفرّاء في التمام ولم يجزه في الناقص. أي، إذا تم الكلام في الصلة أجاز النعت بعد، وإذا لم يتم لم يجز(١٦٦).

* أجاز هشام تأنيث الضمير في مثل: زَيْدٌ أَظُنُّها قَائِمٌ. أي، أَظُنُّ الظُّنَّةَ. ومنع الفرّاء تأنيث الضمير وجمعه(١٦٧).

ثانيا ـ آراؤه في اللغة ومعاني القرآن وإعرابه:

* قال هشام بن معاوية: إذا أمرت الرجل قلت: هاءيا رجلُ، على مثال هَاتِ يا رَجلُ. وتقول للرجلين: هاءِيا يا رجلان. وتقول للجمع: هاؤوا يا رجال. وتقول للمرأة: هائي يا امرأة(١٦٨).

* قال هشام: العَظَاءة تقع على المذكرِ والمؤنث وفيها علامة التأنيث قائمة. وحكى: رأيتُ عظاءة على عظاءة(١٦٩).

* قام هشام: يقال برْذَونٌ ذكرٌ وبرْذَوْنٌ أُنثى. وربما بَنَوا الأنثى على الذكر فقالوا: برْذَوْنَة، وأنشدَ:

أَرَيْتَ إِذْ جَالتْ بك الخَيْلُ جَوْلَةً وأَنْتَ على بِرْذَوْنَةٍ غَيْر طَائِلِ(١٧٠)

* قال هشام: إذا قُلتَ غَنَمُك والرَّاعي. قلت: مقبلون لا غير(١٧١).

* قال هشام: من العرب من يقول: كِلا جَارِيَتَيْكَ قَامتْ. وأنشد:

يَمتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبِيْنِ كِلَيْهِما إليكِ وقُرْبَى خَالدٍ وحَبِيْبِ(١٧٢)

(١٦٦) مجالس ثعلب ٢/٥٢٩.

(١٦٧) ارتشاف الضرب ٣/٦٦.

(١٦٨) المذكر والمؤنث ٢/٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(١٦٩) المذكر والمؤنث ١/١٧٥ ودقائق التصريف ص ٦٦.

(١٧٠) المذكر والمؤنث ١/١١٨ ـ ١١٩.

(١٧١) المذكر والمؤنث ٢/٣٠١.

(١٧٢) المذكر والمؤنث ٢/٢٩٣.

* قال هشام: البعيرُ في المؤنث والمذكر. والعرب تقول: شَرِبْتُ لبنَ بَعيْرِك ولا يقولون: شربْتُ لبنَ جَمَلِك(١٧٣).

* قال هشام: كَسرةُ الذّالِ في «هَذِه» علامة التأنيث. والاسم «الذال» و «ها» دخل للتنبيه. والهاء الذي بعد الذال تكثير للاسم(١٧٤).

* حكى هشام: ثَوْرٌ وثَوْرَة(١٧٥).

* قال هشام: التأنيثُ في الأَضْحَى أكثر من التذكير. وقال: الضَّحِيَّةُ جمعها ضَحَايا. والأُضْحِيَة يقال في جمعها: أَضَاحي(١٧٦).

* إذا اجتمعت تاء الماضي مع تاء المضارع كما في قوله تعالى: (١٧٧) ﴿فأنْذَرْتُكم نَاراً تَلَظَّى﴾ فالذي عليه البصريون، أن المحذوف هو التاء الثانية. وقال هشام: هي التاء الأولى(١٧٨).

* أجمع أهل اللغة والنحو على أن «البعض» شيء من أشياء، أو شيء من شيء إلا هشاماً فإنه قال: إن «البعض» قد تقع جمعاً، وأنشد:

حَمّالُ أَلْوِيَةٍ إذا لَم أَرْضَها أو يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفوسِ حِمَامُها(١٧٩)

قال هشام: قد تأتي «تَاء» بدلا من «هذه» وأنشد عليها:

خَلِيْلَيَّ لولا سَاكنُ الدَّارِ لم أُقِمْ بتَا الدَّارِ إلا عَابرٌ ابن سَبِيْلِ(١٨٠)

* قال هشام: يقولن: حَيْثَ زَيدٌعَمروبفتح الثاء ورفع زيد وعمرو. وحَيْثَ زيدٍ عمرو بفتح الثاء وخفض زيد، وأما الفتح مع رفع زيد، فمفارق للقياس يجري مجرى من يقول: حَيْثُ

(١٧٣) المذكر والمؤنث ١/١٢٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٧.

(١٧٤) المذكر والمؤنث ١/٢٢٦.

(١٧٥) المذكر والمؤنث ١/١٤٢.

(١٧٦) المذكر والمؤنث ١/٢٧١ - ٢٧٢.

(١٧٧) سورة الليل / ١٤.

(١٧٨) المغني ص ٦٨٦ والحجة في القراءات ص ٦٠ وتسهيل الفوائد ص ٣٢٤ وشرح القصائد السبع ص ١٤٣.

(١٧٩) مجالس ثعلب ٢/٣٦٩ «بعض» ٨/٣٨٨.

(١٨٠) الزاهر ١/٣٧٨ - ٣٧٩.

زيدٍ عمرو. فيضم الثاء، ويخفض بها زيدا. قال:

أما تَرَى حَيْثَ سُهيلٍ طَالِعــا

وقد حكوا عن العرب: حَيْثُ سُهيلٍ. بضم «الثاء» وخفض «سهيل» وهو فاسد العلة لأن ضم الثاء يوجب رفع «سهيل». كما أن فتح الثاء يوجب خفض «سهيل» ولا ينبغي أن يبنى إلا على الأكثر والأعرف والأصح علة(١٨١).

* قال هشام في علة بناء «حَيْثُ» على الضم: كان أصلها «حَوْثُ» فحولت الضمّة(١٨٢). ومعناه: أنهم لما قلبوا واوها ياء، ضموا آخرها. ونقل صاحب اللسان عن أبي الهيثم قوله: إن هذا خطأ لأنهم إنما يعقبون في الحرف ضمة دالة على واو ساقطة لا على واو مبدلة(١٨٣).

قال هشام: إذا كانت الواحدة مشددة ففي الجمع التثقيل والتخفيف، كقولك: أُمنيّة وأَمَاني وأَمَانٍ.. وقال: يقال سُرّية بضم السين، وسِرّية بكسر السين وأُضْحيّة وإضْحيّة وأُوقيّة ولا يجوز كسر أولها لأنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن تصير الواو ياء لانكسار ما قبلها، فيزول الحرف عن مجراه(١٨٤).

* «أنّ» لغةٌ في «لَعَلَّ»، حكاها مع الخيل هشام والأخفش(١٨٥).

* قال الفرّاء والكسائي وهشام: الله أكبرُ. معناه: الله أكبرُ من كل شيء، فحذفت «مِنْ» لأن «أَفْعَل» خبر، كما تقول: أَبُوك أَفْضَل، وأخوك أَعْقَل. معناه: أعقلُ مِنْ غَيْرِه(١٨٦).

* قال الكسائي وهشام في قوله تعالى(١٨٧): ﴿فظلّت أَعْنَاقُهم لها خَاضِعينْ﴾ إنما قال: «خاضعين» فَذَكَّرَ، لأنهم للهاء والميم. والمعنى: خاضعيها هم. فأضمر بعد خاضعين،

---

(١٨١) شرح أبيات المغني ٣/١٥٢.

(١٨٢) مجالس ثعلب ٢/٥٥٨.

(١٨٣) اللسان «حيث» ٢/٤٤٦.

(١٨٤) شرح القصائد السبع ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(١٨٥) ارتشاف الضرب ٢/١٥٥.

(١٨٦) دقائق التصريف ص ٢٣٢ والزاهر ١/١٢٣.

(١٨٧) سورة الشعراء / ٢٦.

«هم» وقدمت الهاء والالف، ودخلت اللام عليها لتكون عقيب الإضافة(١٨٨).

* في قوله تعالى(١٨٩): ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم به مِنْ مَالٍ وبَنِيْنَ نُسَارِعُ لَهُم في الخَيْرَاتِ بَلْ لا يَشْعُرُون﴾قال بعض النحاة: خبر «أن» نُسَارِعُ لهم، على تقدير حذف به». أي، نسارع لهم به في الخيرات. وقال هشام بن معاوية: تقديره: نسارع لهم فيه، ثم أظهر الضمير، وهو الخيرات، و«ما» التي هي اسم «أن» فهي الخيرات». ومثله عنده: إن زيداً تكلم عمرو في زيد، أي فيه ثم أظهر الضمير. ولم يجز سيبويه هذا إلا في الشعر.

وقال آخرون: إن خبر «إن» محذوف. وقال هشام: «ما» هي الخيرات، وليس في الكلام حذل، لأن معنى«في الخيرات» فيه(١٩٠).

* في قوله تعالى(١٩١): ﴿وقَاسَمَهُما إنّي لَكُما لَمِن النَّاصِحِيْنَ﴾ثلاثة أقوال أحدها قول هشام بن معاوية: إنه ليس «لكما» داخلاً في الصلة. والتقدير: إني ناصح لكما من الناصحين(١٩٢).

* في قوله تعالى(١٩٣): ﴿وَهُو في الآخرةِ من الخَاسِرِيْن﴾. قال هشام بن معاوية: أي، وهو خاسرٌ في الآخرة من الخاسرين. ولولا هذا لفرقْتَ بين الصلة والموصول(١٩٤).

***

وبعـــد،

ففي تقديرنا أن جملة هذه الآراء التي نسبتها المظان لهشام بن معاوية الضرير، هي غيض من فيضه. ومع هذا، فإن السِّمةَ الغالبة عليها أنها سِيْقَتْ دون ذكر ما يعضدها من الشواهد. فهل كان هشام ككثير من العلماء، يسمع النادر والقليل فيقيس عليه؟ وهل تَشي هذه المجموعة

(١٨٨) المذكر والمؤنث ١٩٦/٢.

(١٨٩) سورة المؤمنون ٥٥، ٥٦.

(١٩٠) إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/١ ومشكل إعراب القرآن ٥٠٤/٢ والجامع لأحكام القرآن ١٣١/١٢ والبحر المحيط ٤٠٩/٦.

(١٩١) سورة الأعراف ٢١.

(١٩٢) إعراب القرآن للنحاس ٦٠٤/١، ٤٠/٣ والجامع لأحكام القرآن ١٧٩/٧.

(١٩٣) سورة آل عمران ٨٥.

(١٩٤) الجامع لأحكام القرآن ١٢٩/٤ وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١.

بأنه كان يتّسعُ في الرواية عن الأعراب فيأخذ دون تمحيص حتى جاءت آراؤه في معظم الأحيان موغلة في الطرافة متسمة بالأغراب؟[١٩٥] سؤالان ليس فيما وقفنا عليه من أخبار الرجل ما يساعد على الإجابة عنهما.

منهجه في النحو واللغة:

أجمع الذين ترجموا لهشام بن معاوية أو عرّفوا به على أنه كوفي المذهب، صحب الكسائي فتأثر بفكره وسلك منهجه حتى اشتهر به. لذا، نراهم ينظمونه في عقد الكوفيين دونما خلاف بينهم. ونعتقد أن أول من فعل هذا أبا بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) في كتابه «طبقات النحويين واللغويين». إذ عده في الطبقة الثالثة من الكوفيين وقرنه مع الفرّاء والأحمر وغيرهما. ثم تلاه المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) في كتابه «المقتبس». ثم ابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه «الفهرست». وهكذا ترسخت نسبته للكوفيين، وظلت ملازمة له حتى اليوم، فهذا الكنغراوي في كتابه «الموفي في النحو الكوفي» والدكتور شوقي ضيف في كتابه «المدارس النّحوية» والدكتور مهدي المخزومي في كتابه «مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو» وغيرهم، يتحدثون عنه بوصفه كوفيا خالصاً، وينظمونه في عقد الكوفيين عَلَماً من أعلامهم من غير شك أو ارتياب. فهل كان هشام بن معاوية كوفي المنهج حقاً؟ وهل صحيح أنه «كان مَنْمِيّاً لمدرسة الكوفة باعثاً على نشاطها»؟[١٩٦].

تبين هذه المجموعة التي وقفنا عليها من آرائه، أنه لم يكن ظلا لاستاذه الكوفي، ولم تذب شخصيته في بوتقة أصحابه ومعاصريه من الكوفيين، بل كان في معظم هذه الآراء مستقل الفكر، يرى الرأي فيأخذ به ويدافع عنه. يتفق مع ما يراه صوابا ويعارض خلافه، ولا ضير بعد ذلك إذا كانت معارضته لشيخه أو غيره من أصحابه. فهو يتفق مع البصريين إذا استجاد آراءهم ويعضد الكوفيين إذا اقتنع بما يقولون.

كما كشفت هذه المجموعة عن أنه لم يوافق شيخه في كل ما قاله، ولم يخالف غيره في كثير مما ذهبوا إليه، فإذا كانت نسبته للكوفيين لأنه وافقهم في كثير من المسائل، فهو أيضا قد وافق البصريين في كثير منها. ولهذا، فإننا نزعم أن نسبته للكوفيين كانت نسبة صحبة ومعاش لا

(١٩٥) المدارس النحوية ص ١٩١.

(١٩٦) المدارس النحوية ص ١٩٠.

نسبة فكر ومنهج. فقد تبين لنا من هذه الآراء، أن الرجل قد انفرد برأيه خمساً وثلاثين مرة وأنه اتفق مع البصريين تسع مرات وخالف الكوفيين ثلاث عشرة مرة. أما شيخه الكسائي، فقد اتفق معه أربعاً وعشرين مرة وخالفه تسع مرات. فإذا نظرنا إلى غير هؤلاء، وجدنا هشاماً يتفق مع الأخفش البصري ست مرات ويخالفه مرة واحدة، ويتفق مع الجمهور مرة واحدة ويخالفهم خمس مرات. كما نجده يتفق ـ فضلاً عن البصريين بعامة ـ مع سيبويه والمبرد ويونس والجرمي من البصريين، كما يتفق ـ فضلاً عن الكوفيين بعامة ـ مع الطّوّال وثعلب من الكوفيين. كما نجد بعض النحاة المتأخرين يعجبون بآرائه ويوافقونه عليها فيأخذون ببعض منها كابن كيسان والسُّهيلي وابن مَضَاء القرطبي وغيرهم.

والخلاصة، إن هشام بن معاوية الضرير لم يكن كوفيا خالص النزعة، كما لم يكن بصريا واضح الاتجاه. ولكنه كان ممن غلبت عليهم النزعتان. ولم يشتهر بما اشتهر به الإ لدراسته على الكسائي الكوفي وملازمته له. فإذا جاز لهذه المجموعة التي وقفنا عليها من آرائه، أن تكون كافية لتوضيح منهجه، وأهلاً للحكم عليه. فإن من حق هشام، أن يُعَدَّ في فكره ومنهجه مُرْهِصاً لنشأة ذلك الاتجاه الذي مزج بين المنهجين الرئيسين في تاريخ النحو العربي، وأن يكون هو لا ابن قتيبة الدينوري[١٩٧] رأسَ هذا المنهج ورائدَه الأول.

أثر هشام في الخلاف النحوي:

على الرغم من أن بعض الآراء التي جاءت مخالفة لرأي البصريين كانت خالصة لهشام بن معاوية ولم يقل بها أحد غيره، إلا ان المصنفات التي وضعت في الخلاف بين النحاة ساقتها منسوبة للكوفيين بعامة دون التصريح باسم صاحبها. في حين نجد هذه المصنفات تصرح بأسماء غيره من الكوفيين كالكسائي والفرّاء وثعلب والأحمر. فالخلاف ـ مثلا ـ حول أي التاءين هي المحذوفة عندما تجتمعان في أول الفعل كما في «تنزّل» و«تلظى» جعله الانباري خلافاً بين البصريين والكوفيين جميعاً، فقال: ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان... فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية. وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة[١٩٨] وقد اجمعت الأخبار على أن هشام بن

(١٩٧) كان ابن النديم أول من جعل ابن قتيبة الدينوري رائد هذا المنهج، وذلك عندما وضعه رأس طبقة النحاة واللغويين الذين خلطوا المذهبين. (انظر: الفهرست: ص ٨٥).

(١٩٨) الانصاف المسألة (٩٣) وائتلاف النصرة، المسألة (١٨) من فصل الفعل.

معاوية هو وحده صاحب الرأي المخالف. فابن خالويه يقول[١٩٩]: الساقط الأول. وقال هشام: الثاني. وقال الفرّاء: أحداهما بدون تعيين. وقال ابن هشام[٢٠٠]: «. . . لأن المحذوفة الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي». وقال ابن مالك[٢٠١]: «والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام». وقال أبو بكر الأنباري [٢٠٢]: «وقال هشام: المحذوفة هي الأول. وقال البصريون: المحذوفة هي الثانية».

وكما فعل الأنباري، فعل غيره من أصحاب كتب الخلاف النحوي كالعكبري صاحب «التبيين» والزبيدي صاحب «ائتلاف النصرة». فقد أجمعت الأخبار على ان هشاما هو صاحب الرأي القائل: إن العامل في الفاعل هو الفعل. وأن العامل في المفعول به هو الفاعل[٢٠٣] ومع هذا نجد العكبري يقول[٢٠٤]: «ومنهم ـ أي من الكوفيين ـ من قال: الفعل عامل في الفاعل والفاعل عامل في المفعول به» دون أن يصرح باسم هذا القائل، على الرغم من أن الأنباري قد ذكره وصرح به.

ولعل الاضطراب والخلط في نسبة الرأي إلى صاحبه الأول، هو السبب في مثل هذا الاغفال الذي نراه بادياً لحق الرجل في مصنفات الخلاف. فكثيراً ما تنسب هذه المصنفات بعض الآراء للبصريين فيظن أنها خالصة النسبة لهم. او للكوفيين. فيعتقد أنها وقف عليهم، ثم نجد هذه الآراء منسوبة لأشخاص متباينين في نزعاتهم، فمنهم البصري، ومنهم الكوفي، ومنهم من يجمع بين المذهبين.

كما أن بعض هذه المصنفات، تنسب الرأي للكوفيين أو البصريين في الوقت الذي تجمع الروايات على أنه رأي لرجل واحد منهم دون إجماع. فالخلاف حول حقيقة التثنية والجمع، جعله الأنباري[٢٠٥] خلافا بين البصريين والكوفيين. والمنقول عنه يقول: إن الرأي الكوفي

(١٩٩) الحجة في القرءات السبع ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢٠٠) المغني ص ٦٨٦.

(٢٠١) تسهيل الفوائد ص ٣٢٤.

(٢٠٢) شرح القصائد السبع ص ١٤٣.

(٢٠٣) الانصاف المسألة (١١) وشرح عيون الإعراب ص ١٢٧ وهمع الهوامع ٢/٢٥٤. والموفي ص ٣٢ وشرح التصريح ١/٣٠٩.

(٢٠٤) التبيين، المسألة (٣٦).

(٢٠٥) الانصاف، المسألة (٣).

موضع الخلاف مع البصريين هو للفرّاء وحده[٢٠٦]. ووافقه عليه كل من قطرب والزجاج والزجاجي من البصريين[٢٠٧] كما أن خلاف النحاة حول «الخبر الجامد لا يحتمل ضميراً»، جعله الأنباري[٢٠٨]: والعكبري[٢٠٩] خلافاً بين الكوفيين ومعهم الرُمّاني البصري من جهة، والبصريين من جهة ثانية. والحقيقة، أن رأي الكوفيين هو رأي الكسائي وحده كما صرح ابنُ عقيل[٢١٠]. والأمثلة كثيرة.

ولعل من حق الرجل علينا في هذه الدراسة أن نقول: إن آراءه في النحو كان لها حظ وافر من أسباب الخلاف بين النحاة. فالذي يتصفح كتب الخلاف النحوي، يجد أن كثيراً من القضايا التي كانت موضع خلاف بين علماء النحو، إنّما قامت على بعض الآراء التي تفرّد بها هشام أو اشترك فيها مع استاذه الكسائي أو زميله الفرّاء. وعلى الرغم من أن كتب الخلاف لم تصرح في أغلب الأحيان باسمه، إلا أن المنقول من الآراء التي وَدَعَها لنا هشام، وتعاورتها مصنفات النحو قد بيَّنت أن اسم الكوفيين في مصنفات الخلاف كان في كثير من المسائل التي أثيرت يعني هشاماً من الكوفيين بوجه خاص. فقد أظهرت هذه المجموعة التي وقفنا عليها من آراء الرجل، أن عشر مسائل من تلك التي ذكرها الأنباري في كتابه «الانصاف في مسائل الخلاف» قامت في جوهرها حول ما ذهب اليه هشام منفرداً أو مشتركاً. وهذه المسائل هي:

- المسألة (٢) في «إعراب الأسماء الستة».
- المسألة ((٣) في «إعراب المثنى وجمع المذكر السالم»
- المسألة (١١) في «العامل في المفعول به».
- المسألة (١٥) في «أفعل التعجب اسم أو فعل».
- المسألة (١٦) في «التعجب من الألوان والعاهات».
- المسألة (٢٨) في «أصل الاشتقاق».
- المسألة (٤٩) في «جواز ترخيم الاسم الثلاثي».

(٢٠٦) التبيين، المسألة (٢٢).

(٢٠٧) همع الهوامع ١٦١/١.

(٢٠٨) الانصاف، المسألة (٧).

(٢٠٩) التبيين، المسألة (٣٠).

(٢١٠) شرح ألفية ابن مالك ١٧٨/١.

- المسألة في (٨١) في «جواز مجيء (كما) بمعنى (كيما) ونصب المضارع بها».
- المسألة (٩٣) في «المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع».
- المسألة (٩٥) في «الحرف الذي وضع عليه الاسم في (هذا)».

وخلاصة القول: إن هشام بن معاوية الضرير كان نحوياً لا يقل أهمية ومكانة عن غيره من النحاة الذين أتيحت لهم فرصة الذيوع والانتشار فعرفهم الناس واعجبوا بهم، غير أن ملازمته للكسائي وانشغال الناس بآراء استاذه، حجبت الأضواء عنه فعاش في الظل قانعاً بما صار إليه. ولعل في هذه الطائفة التي وقفنا عليها من آرائه، ما يؤكد أهمية الرجل ويحفز على مواصلة الجهد في البحث عن تراثه والكشف عن كثير من الجوانب الغامضة في حياته.